دورة اللجنة المركزية
بتاريخ ٢ و٣ أيلول ١٩٩٤

موضوعات الوثيقة الفكرية البرنامجية
الوضع العربي (٢)

المداخلة الخامسة للأمين العام

مداخلة اليوم تأتي في امتداد المداخلة السابقة التي قدمت الأسبوع الماضى، والتعقيب عليها ثم التعقيب على التعقيب، والتي استهدفت إلقاء نظرة نقدية على خطنا السياسي في قراءته للوضع العربي منذ النشأة إلى أمد قريب، بغرض إعمال النقد اللازم بنزاهة وانصاف لهذا الخط، مما يقع في خانة تجديد حيويتنا الفكرية وهو غرض قائم بذاته، ومن باب إعادة انتاج وصقل وتحديد المفاهيم الموروثة التي ينبغي تعديلها، واحلال مفاهيم فكرية أخرى محلها، مما يجهزنا لقراءة راهنة للوضع العربي. في امتداد ذلك اتصور أننا انجزنا قسطا لا بأس به، انتهى الى شيء من الوضوح يحمله النص المفرغ، والذي يبلغ ٣٧ صفحة، معطوفاً على كل النصوص السابقة. نحن متفقون على أن جلستنا اليوم ستخصص لإلقاء نظرة متجددة على واقع الوضع العربي. ليس من قبيل الفوتوغرافيا أو الطوبوغرافيا، ليست نظرة سياحية حول الوضع العربي، ولا نظرة محايدة، بل نظرة من زاوية معينة تشي سلفاً بأن القصد منها هو محاولة تأسيس على معطيات الواقع الراهن نظرة تغىىرية للمستقبل. بالتالي هي نظرة منحازه سلفاً وأساساً لزاوية الطموح للتغيير. في قراءاتنا المتتابعة والمتكاثرة سابقاً، تذكرون أننا كنا نعتمد منهجاً يبدأ بقول رأي في المحىط الخارجي الذي يؤطر الوضع العربي، وهذا كان يتم تحت عنوانين:

- وقع السيطرة الامبريالية على العالم العربي.
- الصراع العربي الصهيوني وقضيته المركزية.

وعلى ذلك كان يتم الانتقال أو التواصل بإمكان النظر في بني الوضع العربى، انظمة واقطاراً، ما هو متمايز منها، وبني الوضع العربي اقتصاداً وسياسة وثقافة ما هو مشترك. بالنسبة الى التعديل الفكري الجوهري الذي طرأ على هويتنا، وادواتنا التحليلية وعدتنا الفكرية، أود أن اقول إنه لا يلغي ولا يسفه هذا المنهج الذي لا تكتمل قراءة الوضع العربي بموجبه، الا اذا تقاطعت فيها قراءة المحيط الخارجي مع تركيب البني الداخلية. وهذه مناسبة للقول، عندما اشرت تكراراً في معرض الحديث عن العالم الثالث، وفي غير مناسبة، أنه آن الأوان لكي نعيد الاعتبار إلى وزن العوامل الداخلية في تطور أي بلد، أي مجمع بلدان، أي متحد أي قارة، وللتبصر في العوامل الداخلية، لم يكن ذلك من قبيل الدعوة إلى إحلال آحادية مكان آحادية، أو إلى اعتبار الموروث هو الأساسي في البني الداخلية، هو العنصر المقرر فيما المحيط الخارجي بعلاقته بالوضع الداخلي يصبح تحصىل حاصل، مكان نظرة لم تكن ترى غير ضغط العامل الخارجي على الوضع العربى فيما الباقي تحصىل حاصل. ليست دعوة لإحدى هاتين الآحاديتين: هي دعوة لقراءة تهدف إلى رؤية أين ينجدل ويتقاطع ويتضافر فعل العوامل الخارجية مع فعل

العوامل الداخلية، وأين يتفارق، أين هي الضرورات والحتميات وأين هي الاحتمالات. ولذلك الآن، سواء بدأنا بتجديد رصدنا للوضع العربي بإلقاء نظرة على دواخل الوضع العربي، أو بدأنا بإلقاء نظرة على العوامل عامة في المحيط الخارجي الذي يحتضن الوضع العربي، في تقديري أن الفيصل والصواب هو التوفق في هذه القراءة المتداخلة. شخصياً أحببت أن اختار زاوية تبدأ بالتأشير، على الخلاصات والأفكار والأحكام الاساسية التي تتناول العوامل الخارجية المحيطة بالوضع العربي، على أن انتقل من ثم إلى المعالجة الممكنة لأهم قضايا الوضع العربي. آملا أن اوفق في ذلك. السهو يستدرك في النقاش، والغموض يستدرك في التعقيب على النقاش.

أولاً - الصراع العربي - الصهيوني

اذا اخذنا زاوية أولى في نقاش الوضع العربي الاجمالي، العودة إلى رصد النقطة التي بدت دائماً هي نقطة التقاطع المشتركة بين جميع اجزاء وانظمة وبنى وتراكيب العالم العربي، وهي نقطة الصراع العربي – الصهيوني على تفاوت المسافات، ونتائج العلاقة بين مختلف الأجزاء المكونة للعالم العربي والصراع العربي الإسرائيلي، فيمكن أن نسجل، ونحن في منتصف التسعينيات بضع افكار واحكام وخلاصات أساسية. ادعو لان تكون هي موضع نقاش. واعتقد أن الجميع معي في أن المسألة لا تعالج باطار نقاش وثيقة فكرية برنامجية بمنحى تغلب عليه استفاضة اكاديمية، فيصبح كأنه مبحث في التاريخ الأصلي للصراع العربي الصهيوني. ليس هذا ما يمكن وضعه على بساط البحث في نقاش برنامجي يرىد الوصول إلى مجموعة قرارات مسؤولة عنها هيئة حزبية. وإن كنت أريد أن اسجل انه من السمات التي ستفرض نفسها على كل معالجة راهنة قادمة معمقة لمستقبل الصراع - الصهيوني، أنه بمقدار ما ستكون مدعوة لقول رأي في المستقبل، ستكون مدعوة إلى إعادة تعميق نظرتها إلى الماضي. كأننا سنكون أمام رؤية ما للمستقبل في ضوء الماضي، ورؤية ما للماضي، مرة أخرى في ضوء احتمالات المستقبل. هذا ليس غريبا في بابه، عند كل الأحداث المفصلية الكبرى. الفكر يتجدد على قاعدة الوقوف امام مسلمات الماضي، وعلى قاعدة محاولة اشتقاق احكام ومسلمات وتوجهات للمستقبل. ليس هذا مشروعنا اليوم، وهو مشروع اذا دخلنا به يعود ليقدم الحركة الصهيونية، والوعي العربي لها، ومحطات المواجهة العربية الصهيونية، ويعود لقراءة المسألة مفصلاً وراء مفصل... فندخل في بحث مفيد، ولكنه يجعلنا نضيع في المحل الذي نريد التوقف فيه، ولذلك سأحاول أن أعطي مجموعة احكام وافكار وخلاصات منطلقها الحاضر، وتضيء المستقبل بمقدار، وتلقي نظرة متجددة على الماضي بمقدار. وهذان المقداران مشدودان إلى تسجيل مواقف تصلح لأن نكون اصحاب وضوح في الحاضر. ولذلك تبدأ الاحكام والافكار والخلاصات بما هو اقرب للمباشرة، للسياسة المباشرة العملية ويمتد حتى يرى وراء هذه المباشرة ما الاحتمالات القادمة، وما النوابض الأصلية، وعلى أي مرجعية تاريخية تعطف هذه الاحتمالات. أود بداية أن اثبت أهمية وصحة المقاربة الإجمالية التي كانت لنا لدخول الصراع العربى - الصهيونى مرحلة

المفاوضات منذ مدريد إلى الأمس القريب. هذه مناسبة للقول إننا كنا من أكثر الأطراف والبني والتنظيمات السياسية العربية وعياً وتوازناً واتزانا في قراءة هذا الحدث المصيري الوافد على مجرى الصراع العربي الصهيوني. قلم نقع في الشكلية ولم يضيع ادراكنا لحقيقة التحول الأساسى. دون أن يعني ذلك دعوتكم إلى توقيع متجدد على كل محاضر الجلسات التي عقدت في هذا الاتجاه، لأنه بالتأكيد فيها سهو وغلط.... ومناخات ملونة بلون كل لحظة من اللحظات التي كنا نتابعها منذ افتتاح مدريد حتى الآن. على هذه القاعدة، وبما يعفينى من الاستعادة الحدثية، لا شك أنه يحتل مكاناً أساسيا في قراءتنا لحاضر الصراع العربي الصهيوني، بقضيته المركزية وبجبهاته في ظل المفاوضات، وطلائع نتائج المفاوضات، ما انجز منها وما هو قيد الإنجار، ما ظهر يسره وما تأكد عسره، لا شك أن قراءة معالم الإنجاز الذي تحقق على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي يحتل مكانة أساسية. أولاً لأنه من الناحية العملية كان الإنجاز المعلن الأسبق، وثانياً لأنه مس العصب في الصراع العربي الإسرائيلي، وثالثاً لأنه مضى عليه عام ونيف (اذا تكلمنا عن اتفاق أوسلو بالأحرف الأولى)، ولم يعد الموضوع صورة غامضة الملامح، وأخيراً لأن الاستخلاصات على هذا المسار تعين على التسلح بنظرة رحبة لقراءة سائر المسارات. الذي يمكن قوله حول اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل بعد عام من توقيعه بالأحرف الأولى، إنه من زاوية الديناميكية الإسرائيلية المهيمنة على هذا الإنجاز نصاً ومفاعيل ومفاتيح وممرات، من الواضح أن التصميم قاطع كما نراه في الحيلولة دون تحول الحكم الذاتي الفلسطيني، دولة فلسطينية. من لزوم ما لا يلزم أن يقال إنها مستقلة. وهذه مناسبة للقول إن السيادات والاستقلالات هي من شؤون الدول، ومنذ أن تقول دولة فلسطينية، فهذا يعني دولة مستقلة ذات سيادة. لذلك لا تخطىء اسرائيل في القول إنها تعطى الفلسطينيين دولة فلسطينية منقوصة السيادة، أو دولة منقوصة الاستقلال، لأن كل دولة فلسطينية منقوصة السيادة أو الاستقلال ستبقى هكذا إلى حين ولا تؤبد، فيما الحكم الذاتي فئة أخرى، نستطيع أن نقول بعد عام من المفاعيل الواضحة الديناميكية، الهيمنة الإسرائيلية على مقاليد هذا الإنجاز ومفاتيحه بحكم ميزان القوى، بأن هناك تصميماً اسرائيلياً قاطعاً على الحيلولة دون تحول هذا الإنجاز إلى دولة فلسطينية ذات سيادة. وهذا يفتح فوراً قوسين فكريين اذا كان التمايز في السياسات وفي البرامج بين الليكود الطامح في حينه إلى مماطلة مديدة تؤدي الى "ترانسفير" فلسطيني خارج الأراضي المحتلة، وبالتالى استكمال الاستيلاء على الأراضي، بمعنى اذا كان البرنامج برنامج لا لدولة فلسطينية بمنطق توسعي يلتهم الأرض الفلسطينية، مقابل حزب عمل يقع برنامجه في منزلة أخرى، لا هو يريد دولة ثنائية القومية، ولا هو يقول "بالترانسفير" العاري، ولا هو ينفذ خطة مديدة لالتهام الأراضي، برنامج أعطاء حكم ذاتي (كنا نناقش سابقاً هل هو مشروع ألون أم مشروع المملكة المتحدة، باندنستانات...)، هذه مواصفاته. الترانسفير شيء غير الحكم الذاتي للسكان، والمماطلة سنوات لاقتلاع الأرض واستيطانها وهضمها، مختلف عن الاستعداد للبحث بالارض والاستيطان والمستوطنات... اذا كنا لا نريد أن نعدم الفوارق السياسية بين برنامجي حزب العمل والليكود، ولكن القوسين الفكريين اللذين أود فتحهما، واللذان يدعوان إلى التدقيق

والبحث والبت، أنه هذه التلاوين بين المشروعين السياسيين، في ضوء التجربة هذه المرة وما ظهر منها حتى الآن، يصلان إلى أن جناحي الحركة الصهيونية على هذا التباين يلتقيان عند نقطة محددة مشتركة، لا للدولة الفلسطينية، وبالتالي لا يصل خلاف حزب العمل مع الليكود إلى حد المساس بهذه النقطة. وبالتالي القوسان الفكريان يعيدانا إلى أننا لا نستطيع أن نتعاطى فقط مع اسرائيل عبر التكتل الحاكم فيها في تلك اللحظة فقط، بل نتعاطى مع اسرائيل بمنطق المشروع الصهيوني الأصلي الذي قضى بقيامها. بمو جب هذا المشروع الصهيوني، ووفق اكثر نسخه انفتاحاً ضمن الكيان (لا مابان أو ماتزبن أو يهود راكاح أكثر انفتاحاً). أكثر انفتاحا ضمن المؤسسة. هذا المشروع الصهيوني بجناحه الأكثر انفتاحاً ضمن الفعالية البنيوية، يقول لا للدولة الفلسطينية. هذا معنى الحاصل منذ عام حتى الآن، هذا الذي نرى أنه قطع طريق امام نمو وتنفس الحكم الذاتي الفلسطيني، بمقدار نسبي من حرية التطور، هذا يعكس دينامكية اسرائيلية قاهرة مصممة على بتر جذور دولة فلسطينية يمكن أن تنشأ. ابالغ في هذه التشديدات، لأن هذه تفتح بحثاً طويلاً في الصفوف العربية، بين انصار السلام مع اسرائيل وخصومه، وبين مختلف الاجتهادات المحيطة بالإنجاز الحالي، وهو بحث يكفي تجسيماً لاهميته المصيرية، أنه يطرح السؤال الآتي: هل يأتلف المشروع الصهيوني مبدئياً مع قيام دولة فلسطينية؟ اذا كان لا يأتلف مع قيام دولة فلسطينية، فلماذا أولاً؟ وما العمل؟ هذا هو الموضوع الأول الذي يطرح من الحاضر، ويرمي إلى المستقبل ويستحضر نقاشاً اصلياً في الماضي، في المشروع الصهيوني. وليس من قبيل الصدفة أنه سيطغي على نقاشنا حديث عن المشروع الصهيوني حيال المشروع العربي، وليس بالمشروع العربي حيال دولة اسرائيل، لأننا أصبحنا في موقع دفاع. صار السؤال الذي يقول هل من مكان لإسرائيل في المشروع العربي سؤال مزور بامتياز، فيما السؤال الحقيقى هل من مكان لدولة فلسطينية في المشروع الصهيوني على توازنات اللحظة الراهنة. هذا حول الديناميكية الإسرائيلية كما شهدنا. نسميها كما نشاء صلف، غرور، عنصرية... هذا في التوصيف الأخلاقي الأدبى، انتهاءً أنه على هذه السيدة القادمة من باكستان أن تتعلم الآداب، فيما لم نكن نتصور انه قبل عام بأن رئيس وزراء احد أكبر الدول الإسلامية، اذا صح لإسرائيل أن يمر فيها ترانزيت أو بالصدفة.. تكون سجلت اختراقاً. لأن اسرائيل رأت أنه يمكن أن يشتم من دخول رئيسة وزراء باكستان إلى غزة بالطريقة التي رتبها ياسر عرفات، أن هذا الكيان الذاتي الفلسطيني مرشح لإمكان امتلاك مقومات دولة، عمد رئيس وزراء اسرائيل إلي تأنيب رئيسة وزرا، باكستان، منبهاً إياها إلى ضرورة تقديم طلب إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية للدخول إلى غزة (وكما نعلم أن اسرائيل كانت تهتم كثيراً في استدراج العروض والتنازلات التي تصب في خانتها). هذا ما نشهده من ديناميكية اسرائيلية متماسكة قاهرة حاسمة، يؤشر مرة أخرى إلى المقولة التالية، لنتجاوز نقطة نتفاوض أو لا نتفاوض، نسالم أو لا نحارب، نتفاوض ونسالم ونجري تسوية ونعي حقائق العصر، ونفهم ماذا يجري في الوضع الدولي، ونفهم ماذا في الوضع العربي، ونقيس مدى قوتنا... هذه المعطيات الجديدة التي يجب أن تحتل العقل العربي المتطور غير الخرافي... نحن معها، من أجل هذا "التزييت" الذي سنجريه، من أجل الانخراط في مسار

يؤدي إلى دولة فلسطينية، هل في المشروع الصهيوني مكان لدولة فلسطينية؟ هذا هو السؤال الجوهري، نذهب إلى المفاوضات ونحقق سلاماً وتسوية... تفضلوا حتى نرى، معطوفاً على وقائع العام الماضي، على التاريخ الأسبق، وعلى الاحتمالات القادمة، هل نحن أمام احتمال قيام دولة فلسطينية في ظل هذه الديناميكية الإسرائيلية، ما دامت قادرة على أن تكون لها الهيمنة؟ ما أهمية السؤال والنقاش فيه؟ أهميته أنه حتى معسكر السلام العربي يمكن له أن ينفرز قسمين، هناك من يريد مصالحة اسرائيل على دولة فلسطينية، وهناك من يريد مصالحة اسرائيل بأي ثمن وأي شروط. نحن نتصالح مع المشروع الصهيوني على ماذا؟ نقطة ماذا بيننا وبينهم؟ ليست نقطة تطرح وهي نهب حيرة فكرية مطلقة، هذه من المفاصل الرئيسية التي عندها يُناقش احتمال أو عدم ورود احتمال تعايش سلمي طبيعي بين دولة اسرائيل والمنطقة، مدى تحول اسرائيل إلى دولة عادية من دول المنطقة، مندرجة في علاقات طبيعية مع دول المنطقة (بالمعنى المتبادل)، أم أن المشروع الصهيوني يجعل هذه الدولة محكومة بنشأتها الأصلية، التي تجعل منها بالتعريف دولة استيطان وتوسع وهيمنة وسيطرة، وافضل رمز على ذلك، رفض قيام دولة فلسطينية، لأن قيام هذه الدولة، هو المؤشر الأكثر تاريخية على إمكان وقوف هذه الدولة، التي اسمها اسرائيل عند حاجز معين. النقاش في إمكان أو عدم إمكان قيام دولة فلسطينية في ظل الديناميكية الإسرائيلية الطاغية راهناً، هو نقاش متجدد في صميم المشروع الصهيوني ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. لماذا يكتسب هذا الموضوع اهميته؟ لأنه اذا لم تولد وقائع المسار الفلسطيني الإسرائيلي نقاشا بهذا المستوى، فالمشروع الصهيوني مشدود إلى عناصره الأولى ومقوماته وايديولوجيته، وكلنا شهدنا منذ البيت الأبيض حتى آخر مرة (مع الملك حسين)، أنه لم يقدم خلال عام من الحركة العملية أي تنازل لا عن مقولاته، ولا عن خرافاته، ولا عن اساطيره الايديولوجية، ولا عن مطالبه الكبرى. خطاب رابين المتكرر يومياً يستحضر المشروع الصهيوني، فيما الخطاب العربي الفكري والسياسي والايديولوجي من الفلسطيني الى غير الفلسطيني، مرشح إلى أن يتحول إلى خطاب اسطوري خرافي، اذا لم تخرج هذه المسألة العربية، وهو خطاب يصبح لا محل له، ولا أساس (من نوع أن المنطقة قابلة لكل ألوان التلاقي والسلام والتعايش، وأننا كلنا ابناء ابراهيم...). هذا انضمام للخرافة الصهيونية. لا خرافة عربية سابقاً بهذا المعني، المطلب العربي، مبني على ما أصبح شرعيات قومية بموجب التطور التاريخي، مثلما نبحث في شرعية الكيان الفرنسي والكيان التركي... نبحث في شرعية الكيان الفلسطيني، والكيان العربي... كلها ولادة تاريخ، وليس نظرة ما فوق التاريخ. الحركة الصهيونية هي التي تقدم مشروعها، لأسباب ايديولوجية عديدة، على أنه خرافي، ما فوق التاريخ، تعيد تجسيده على ارض الميعاد. تولد خطاب عربي يقول إننا كلنا أبناء ابراهيم، وأننا بالأصل كنا متسامحين مع بعض، ونحن كنا متعايشين... خطاب التعايش الإسرائيلي في ظل المشروع الصهيوني شيء، وخطاب التعايش العربي المبسط في ظل هذه الغلبة للديناميكية الإسرائيلية موضوع آخر، يبدأ بتصور إمكان "تلزيق" ملحق بهذا الخطاب اسمه دولة فلسطينية، وينتهي إلى تدوير الزوايا حول مطلب الدولة الفلسطينية. في هذه النقطة يوجد الحد الفاصل بين

سلام صراعي وبين سلام استسلامى. هذه النقطة التي نبرزها أمامنا، أي الديناميكية الإسرائيلية، ليس اسمها: أن اسرائيل تخرق الاتفاق، أو أنها تتجاوز على ما اتفق عليه، أو أنها تخل بالوعود . هذا لا ينتج عنها مجموعة تهم في السياسة المباشرة، هذه نُجرّد منها خلاصة تقول هذا الاتفاق في ظل غلبة هذه الديناميكية الإسرائيلية، بالجناح المعتدل منها (بالقياس للجناح المتطرف)، معطوفاً على مشروع صهيوني تثبت، أنه حتى ونحن ذاهبون إلى السلام، أن لا مكان لدولة فلسطينية، وهذا يعادل بداية ابقاء احتمال مفاعيل الطبيعة الاستيطانية التوسعية
معلقة أي مستمرة. لأنه ليس مثل الاقرار بدولة فلسطينية، يمثل أعلاناً عن تحول نوعي في المشروع الصهيوني. الكلمتان اللتان اختصرتا المشروع الصهيوني أرض بلا شعب لشعب بلا ارض، هذه ليست جملة ادبية أو توفقاً في استعارة. هنا لا بد من استطراد حول التعريف العربي المتنور، بمعنى الديمقراطي وليس القومي الشوفيني لنشأة اسرائيل: إن المسألة اليهودية هي مسألة نشأت في الغرب، وصدرت إلينا في الشرق، ليس الشرق هو منبت الاضهاد التاريخي لليهود، لذا المشروع الصهيوني هو مشروع غربي يستخدم اليهود، وليس مشروعاً يهودياً يستعمل الغرب، وصدرت إلى الشرق ليكون لها مفعول توسعي، وحتى تكون دولة سيطرة. وبالتالي هذا المشروع الصهيوني، ليس كما يقدم على أنه مشروع تحرر وطني، مثله مثل كل المشاريع التي صادقت عليها الأمم المتحدة حول حق الأمم في تقرير مصيرها، النظرة العربية الديمقراطية المتنورة، كانت ترى بأن الموضوع ليس بحثاً عن حل لمشكلة الاقلية اليهودية، أو الجماعة اليهودية. وأنه لو كان الأمر المطروح حالياً مشكلة مصير الجماعة اليهودية، لأمكن التصالح مع هذه المشكلة، ولأمكن استيعابها واحتواؤها. المشكلة أننا أمام مشروع صهيوني يُعقّد حل المسألة العربية، بما هي مسألة حق تقرير المصير الوطني والقومي للشعوب العربية، وللشعب الفلسطيني. هناك مشروع قادم يفتح مسألة عربية ويمنع حلها وفق مسار تطور تاريخي، كانت توجهاته معروفة في القرن التاسع عشر. وبالتالي أن هذه مشكلة مخلوقة ومُرحّلة وذات مقومات، ولا يقرأ المشروع الصهيوني الا في ضوئها، وإن كان الحلم بمشروع صهيوني براء من الاستيطان والتوسع والغصب والضم والالحاق واستهداف الهيمنة والسيطرة، هذا حلم في غير محله. هذا نقاش ينهض في وجهه خطاب عربي (الملك حسين)، هذا موضوع ممكن تحويله بمقدار ما تحول، ويتحولون نحو التلاقي على تعاون وإلتقاء العبقرية اليهودية والمال العربي، وتكامل طاقات المنطقة، وبالتالي في اطار شرق اوسطي جامع يمكن لهذا المشروع الصهيوني، الذي بدأ هذه البداية، أن يتحول إلى عنصر اثراء واغناء. ولا تعوز اصحاب هذا الخطاب الحجج والأدلة، أنه في نشأة الولايات المتحدة الأمريكية يمكن القول إنه على أمتداد خمسين او ستين سنة هناك فعل اقتلاع استعماري فظ وصل إلى حد ابادة الهنود الحمر الأصليين. لكن الولايات المتحدة تشكل الآن طرفاً وازناً في مصير الحضارة العالمية. تكتشف مثل هذه الحيثيات لدى النقاش مع مثقف غربي ليس لديه هذه المسلمات، فتقول له إن فلسطين كانت كذا... فيجيبك أنه اذا أردنا أن نفتح ملف تركيب كيانات العالم كله بهذه الطريقة التي تطرح فيها قضية فلسطين، فلا يمكن لأحد أن يبقى في مكانه... هذه كانت كذا، وتلك الدولة كذا... وهذا هو العالم الحديث،

لذا يجيبك أيضاً، أن لا حل الا بادراج المشروع الصهيوني ضمن منظومة مشاريع العالم الحديث. وبالتالي اسدال الستار على هذه الاصول والمنازعات التاريخية، وتقابلونهم بنفس سلمي، وهذا ما سيؤدي إلى سلام وازدهار المنطقة. هناك خطاب استسهال تحول المشروع الصهيوني الى مشروع خارج عن طبيعته الاصلية، ومتصالح مع المنطقة من البوابات، التي تجعله قابلاً لأن يشكل جزءاً من صفقة سلام في المنطقة. أهمية أن تقرأ وقائع عام بإمعان، مثلما هي لا أكثر ولا أقل، في ما يتجاوز السياسة المباشرة حتى تضيء لنا مستقبل هذا السلام، لأنه في مستقبل هذا السلام يكمن هذا الصراع، اذا كان سيتجدد أم لا؟ الآن الإنجاز مقروء من زاوية الديناميكية الفلسطينية المعطوفة طبعاً على الوضع العربي. هنا، الحكم الفكري الأول يمت بكثير من وشائج الصلة إلى نظرة أصلية لنا للمشروع الصهيوني، لا اعتقد أننا انزلقنا ذات مرة إلى اقتراح تغيير فهمنا لها. ناقشنا كم بقى من المشروع الصهيوني وكيانه من موقع حيوي ضمن منظومة الوضع الدولي الجديد، وما اذا كانت هناك نوايا لفرض كوابح عليه، وتراوحت مناقشاتنا ما بين الاستبشار بإمكان حصول تبدل في وظائف هذا الكيان، ليس في نظر ذاته، بل في نظر القيمين عليه، وما بين اعادة انتاج الوظيفة ذاتها مهذبة مشذبة، لكننا لم نعتبره في أي مرة أنه سهل التصور فتح صفحة سلام مديد مع المشروع الصهيوني. كان نقاشنا دائماً، سلام ما مع إسرائيل منظور إليها على أنها الدولة المؤطرة لكتلة يهودية، كم يجب أن يتم بالتعريف على حساب أجزاء من المشروع الصهيوني. هذا نقاشنا، كم أن السلام وارد، مع كتلة يهودية، ودولة صارت تمثل مصالح متبانية تقترب من إمكان الاندراج ضمن مصالح متعايشة، وكم يجب أن يحمل ذلك خروجاً على المشروع الصهيوني. اذا كنا نقرأ وقائع عام، على أننا مرة ثانية، ونحن على طريق السلام الفلسطيني الاسرائيلي، أمام ديناميكية اسرائيلية تظهر لنا وجه المشروع الصهيوني الأصلي في كل ثوابته، وتعصبه وامساكه بالمفاتيح وتصميمه، على ألا يفقد أياً من مقوماته الجوهرية، فيصير السؤال حول كل الموضوع المتعلق بالفصل ما بين المشروع الصهيوني واسرائيل والكتلة اليهودية وكم هي ضمن مرمى البصر تاريخياً وما هي شروطها. لا يمكن القول أنه منذ مؤتمر مدريد حتى الآن، يؤسس العرب لسلام فصل بين مشروع اسرائيل المتوسعة بعد ١٩٩٧ وبين كتلة يهودية يمكن أن يقوم سلام بينها وبين العرب. نحن أمام تشابك ما بين الكتلة اليهودية والمشروع الصهيوني، يواجهونا في المفصل ذي الدلالة الأهم، الذي هو مفصل القضية الفلسطينية، أنه لا للدولة الفلسطينية. لأن انتصاب الدولة الفلسطينية حاجز قائم بذاته، يرسم علامة استفهام حول أجزاء حيوية من مقومات المشروع الصهيوني الأصلي، ويفتح مساراً نحو التساؤل، ليس فقط عن مصير الشعب الفلسطيني، بل عن مصير اسرائيل في المنطقة. ما سمعته يوم التوقيع الفلسطيني ـ الإسرائيلي (لأول والثاني) من حشد فلسطيني: أنه اليوم بدأ العد التنازلي في المشروع الصهيوني والكيان الإسرائيلي، هذا الكلام مبني على ترجمة تقول إن السلام سيفك هذه اللحمة، ما بين الكلتلة اليهودية والدولة الموروثة عن الحروب مع العرب، والمشروع الصهيوني الأصلي فيعدلها جميعاً. وبذلك نكون قد فتحنا في قلب المعسكر الآخر مجموعة تفاعلات. قراءة كل ذلك في ضوء عام، ومن زاوية الديناميكية الفلسطينية، لنعترف جميعاً بان

ميولنا كانت وتصوراتنا واستنتاجاتنا ورغباتنا أن تكون الديناميكية الفلسطينية زاخمة خلال هذ العام، بحيث لا يعود التبرير له حدوده فقط، وما العمل فلسطينياً بعدما آل الوضع العربي إلى ما آل إليه، ما العمل غير الدخول في مدريد، وبعد مدريد، ما العمل غير الرضوخ لمفاوضات واشنطن؟ وبعد واشنطن ما العمل غير محاولة هذا الاختراق في أوسلو؟ وبعد أوسلو ما العمل غير هذا التوقيع في واشنطن؟ وبعد واشنطن ما العمل غير... هذا اتفاق سيقررمصيره صراع الديناميكية الإسرائيلية والفلسطينية، صراعهما وتقاطعهما، تصالحهما وافتراقهما، وبالتالي للديناميكية الفلسطينية دور مهم في جعل السلام مفتوحاً على مستقبل مختلف عن مجرد سلام اسرائيلي مفروض على الفلسطينيين، مفتوح على سلام اسرائيلي فلسطيني حقاً. وكل الموضوع الذي نواجهه حاليا، هل مدريد وما تلاه يفتح الباب أمام سلام عربي اسرائيلي، أم يفتح الباب أمام سلام اسرائيلي على المنطقة. هذا هو الفيصل في النقاش كله، نحن سائرون نحو سلام بمعني أنه ليس باتجاه حروب قادمة. أكيد ومؤكد، نحن سائرون نحو اتفاقات أمر مؤكد، نحن سائرون نحو ابرام صلح مؤكد وتطبيع مؤكد، السؤال ما هو؟ هل نحن سائرون نحو سلام عربى - اسرائيلي بشروط كلا الطرفين، بما يجعله سلاما مشتركا؟ أم نحن أمام "باكس اسرائيلي"، سيخيم على المنطقة؟ نحن ابتداء من المسار الاسرائيلي الفلسطيني كان رأينا أن للديناميكية الفلسطينية أيضاً دور. صحيح أنه في الموضوع الإسرائيلى أيديولوجياً وفكراً وبرنامجاً ومتسلحاً، في إبقاء الحكم الذاتي حكماً ذاتياً، ولكن بعيداً عن مقومات الاستقلال، ولتقفل النوافذ في وجه صيرورته استقلال وطنيا، ولتخنق رئتاه ولتحبس عنه كل مصادر الاستقواء، هذا كان تصورنا، يقابله ديناميكية فلسطينية تريد أن تخرق هذا السقف، فكان لدينا تصور ورأي، ورغبة بان تكون الديناميكية الفلسطينية قادرة على أن تعدل من تلك الترجمة الوحيدة الجانب التي اشرت اليها قبل قليل. هنا أيضا يمكننا أن نعطي خلاصات، ارجو أن لا تكون متسرعة، كنت شرعت في النقاشات المتوالية في تقديم بعض أولياتها، الآن مناسبة لبلورتها أكثر.

إذا انطلقنا من التمييز بين ديناميكية فلسطينية منسوبة للشعب الفلسطيني في ماضيه مستندا الى تاريخه، لأن له ذاكرة وهو شعب موجود، واذا قرر المشروع الصهيوني أنه شعب غير موجود، فلا يعني ذلك أنه شعب غير موجود. اذا كانت الديناميكية الفلسطينية منسوبة للشعب الفلسطيني ماضيه ومقوماته الموروثة، بطاقته الراهنة وباحتمالات تطوره وتحوله القادم، فأنا اجازف بالتسجيل أن الديناميكية الفلسطينية بهذا المعنى ستكون عنصراً حاضراً في معادلة الصراع حول الحل على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وهناك العديد

من الأسباب التي تجعلنا نقرأ البنية الفلسطينية على أنها مرشحة لتوليد ديناميكية لا تسلم بشروط السلام الاسرائيلي، وبالتالي تبقي النقاش قائماً بين اشكال مختلفة مرشحة لاتخاذ شتى المناحي، اذاً الحديث عن الديناميكية الفلسطينية منسوباً إلى الشعب الفلسطيني ككتلة، وكمقولة، وكوجود، وكواقع تاريخي وكماضٍ وحاضر ومستقبل، فأنا ارى بأن السلام القادم بين الفلسطينين واسرائيل، ولو غلب عليه في ضوء ما نقرأ حالياً في مرحلته الأولى طابع السلام الإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين، وليس طابع السلام الإسرائيلي الفلسطيني، يبقى للشعب الفلسطيني حضور

يمكن أن يولد دينامية مرشحة لان تنصب حواجز على طريق ذلك السلام المشدود إلى المشروع الصهيوني الأصلي. هذا كلام في محله. ويمكن اعتبار "شطحة" فكرية كبرى ايجاد تماثل بين ما يمكن أن يؤول إليه الوضع الفلسطيني، وما آل إليه وضع الهنود الحمر في امريكا، أو شعوب ابيدت وانقرضت أو ارمن تركيا... ليس بهذه السهولة يمكن الذهاب في هذه "الشطحة"على منحى اجتماعي وطني، كان له كل هذا التاريخ في مقاومة هذا المشروع، وما يزال حتى الآن، وبالجملة، منذ سبعة وعشرين عاماً يبلغ عليه الثبات في ارضه، فيما غلب بين ١٩٤٨ و ١٩٩٧ طابع الخروج من الأرض، وهذه مهمة في ابقاء الصراع جوانياً، وقامت هذه الوشائج التي ربطت اشتاته باشكال مختلفة، يخرج من ذلك أننا أمام شعب فلسطيني معقد التكون، أمام كيان فلسطيني ينتقل من التفكك إلى التوحد، أمام عملية وحدة فلسطينية عسيرة متعسرة، أمام مجتمع فلسطيني معاق... ولكننا أمام مبادئ نوابض نقيض لهذا المشروع الصهيوني الجازم في استهدافه "ارض بلا شعب لشعب بلا ارض". أنا اعتبر بمو جب ذلك أن حزب العمل وسياسته موسم من مواسم الخطوة إلى الوراء، التي يمكن أن تعقبها خطوتان إلى الأمام في جانب المشروع الصهيوني. مقابله يصح الحديث عن ديناميكية فلسطينية منسوبة إلى الشعب الفلسطيني مجمعاً طاقاته، ومنظوراً له بمقياس تاريخي منصف نزيه، لا هو شوفيني ولا هو عرقي. لكن اذا كانت الدينامية الفلسطينية منسوبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، والى ما يحيط بها كمصطلح اوسع من حركة وطنية فلسطينية، فتجربة عام تشير إلى أن الديناميكية الفلسطينية منسوبة إلى مجمل الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة مصابة بأعطاب بنيوية عميقة، لا يستقيم معها إمكان تحقيق الاختراق الممكن واللازم في المعادلة، التي تحاول أن تفرضها اسرائيل على مصير الحكم الذاتي الراهن. هذا كلام ينقلنا إلى نقاش في تكوين الحركة الوطنية الفلسطينية، وهو نقاش ادعو إلى أن يكون وعينا لضروراته مختلفاً عن اي محطة أخرى سابقة من محطات نقاشنا لتاريخ الحركة الوطنية اللسطينية. لماذا؟ لأن نقاش مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية القادرة على اطلاق وتغطية ديناميكية الشعب الفلسطيني، هذه المرة مطلوب منها أن تعيد انتاج نفسها في ظل السلم الاضطراري مع إسرائيل على مسافة قريبة جداً، ولا أسلحة لها من قبيل القطيعة بما يحصن من بعيد، وأشكال الكفاح التي تقع معظمها في باب التعبئة، يستوي في ذلك كفاح مسلح مع تنظيم مؤتمر عالمي لعزل اسرائيل، ونصرة الحركة الوطنية الفلسطينية. هذه المرة، حركة وطنية فلسطينية يجب أن تتجدد بمقومات ذات صلة بالقدرة على متابعة الصراع في ظل سلم راجحة فيه الديناميكية الإسرائيلية. لا أريد أن ارتجل وصفة في ما يجب ان تكون عليه الحركة الوطنية الفلسطينية البديلة، هذا موضوع مهم أن يكون لنا حكم اجمالي على الحركة الوطنية الفلسطينية في بناها الراهنة الموروثة، يحكم أما لصالح قدرتها على تزخيم الديناميكية، أو يؤشر إلى اوجه القصور المتوالية بروزاً، لأن هذا من قبيل قراءة ازمة الوضع الفلسطيني. أما أن نقرأ أزمة هذا الوضع، أو سنستمر في مضغ اوهام حول قدرة الوضع الفلسطيني على أن يصدر أزمة إلى داخل اسرائيل. أما أن نقرا حدود تصدير الأزمة إلى الداخل الإسرائيلي مبنية على الوضع الفلسطيني، وإما أن نظل نتكلم كلاما لا أساس له، ويصبح الحكي

في غير محله. هذه الأزمة، أهم ما فيها أنها أزمة بنية. أنا اؤشر لما يجملها ولا اريد أن افصل في عناصرها. ما يجعلها أنها أزمة بنية تشكلت على نمط وصورة المواجهة العربية الإسرائيلية ومثالها منذ ١٩٤٨ حتى الأمس القريب، بما جعل الملحق بهذه المواجهة العربية الإسرائيلية فلسطينياً وحركة وطنية، شكلها الشتات وحاولت أن تزرع شبكات لها في المجتمع الفلسطيني في الداخل، هذا ما حصل. لا يطرح الموضوع أن ما حصل خطأ، وكان يجب أن يحصل غيره... هكذا كانت بنية الحركة الفلسطينية. ولعل في ذلك ما يجعلنا نهدأ، ونحن نتصور كم استقلت الحركة الوطنية الفلسطينية في ما سلف من عقود على الوضع العربي، يمكن أن تكون قد خاضت معركة استقلال في السياسة وفي البرنامج، لكن كم كانت بنية من أعراض هذا الوضع العربي بنمط المواجهة التي امكن له أن يختارها في مواجهة أسرائيل، والتي كانت تتمتها الفلسطينية حشد الفلسطينيين في الشتات في ظل ذلك الميثاق وتلك المنظمة للتحرير وذلك البرنامج، تلك التجربة المديدة مع الكفاح المسلح أساساً وسائر الوان الكفاح من ١٩٦٥/١/١ وما تلاه، مما يجعلنا أمام تاريخ فيه كل الإشكاليات وكل الالتباسات، لا نريد الآن استعادته كله، ولكن هذا كان عنوانه الأساسي كيف تشكل الحركة الوطنية الفلسطينية تارة مهمازاً للوضع العربي، يقربه من المواجهة العسكرية الكبرى مع اسرائيل، وطوراً بديلاً لهذا الوضع العربي، وقد ركدت عوامل مواجهته لإسرائيل، مما كان له اثره الايجابي والسلبي في المنطقة، وله مواقعه ووقعاته المشهودة، له صراعاته مع اسرائيل، وله حروبه الأهلية الفلسطينية العربية. هذه الحركة الوطنية الفلسطينية، عدتها هي التي دخلت إلى الأرض المحتلة وعلى رأسها ياسر عرفات كي تتسلم هذا الكيان، هذه ابنة ٢٠ ــ ٢٥ سنة الماضية، انتجت هذا الاتفاق، وهي تنتج حالياً هذا التطبيق للاتفاق والذي يرسم كذا علامة استفهام حول ديناميكية منظمة التحرير الفلسطينية، والحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة هذا الحدث الذي وفد علينا. التبدل هو تبدل بنيوي بامتياز، هو تبدل يكفي القول إنه سيكون بموجبه على الحركة الوطنية الفلسطينية

هذه المرة أن تواجه احكام السلم الإسرائيلي القادم على الكيان الفلسطيني، بسلاح المجتمع الفلسطيني المتطور المقومات، وهذا المجتمع الفلسطيني سيكون عليه أن يدفع كلفة الصمود على كل الجبهات سياسة وسلاحاً وحضارة وثقافة... يجب أن نميز هنا بين عالم النقاش لوسائل الكفاح، وبين هذه المقومات التي تسمح للكفاح بأن يكون زاحفا. والا فلا نعود نفهم الحالة الجنوب أفريقية حيث تعاقبت على امتداد ٢٠٠ عام موجات من استعمال العنف، ووقف استعمال العنف، لينتوج ذلك كله في نهاية المطاف باستقلال جنوب أفريقيا. يطلع معنا من ذلك أن اكتساب المجتمع الجنوب أفريقي حصانة متعددة المصادر، هي التي جعلته قادراً على أن يفرض ازدواجاً حسم بحل ديمقراطي لصالح القضية التي طرحها. بعد ذلك هناك معضلات بناء جنوب أفريقيا، بصفتها معضلات بناء بلد يقع في منزلة بين دول العالم الثالث ودول الشمال. هذا موضوع آخر، لكن كحصيلة كفاح واضح أن التجربة الجنوب أفريقية شكلت تجربة نموذجية كيف تقاوم بمجتمع؟ وليس كيف تقاوم بشبكات وبفدائيين فقط وعمليات... على كون لا أحد يستطيع ان يجزم ان أسلوباً من أساليب أو مظهراً من مظاهر الصراع بين اسرائيل والفلسطينيين وبين اسرائيل وسائر

العرب، يمكن أن يسقط هكذا بجرة قلم مرة واحدة وإلى الأبد. لا الكفاح المسلح ينتهي بقرار، ولا مختلف أنواع الكفاح الأخرى يمكن إنهاؤها بقرار. اذاً هناك صحوة في الحركة الوطنية الفلسطينية، من المخيم إلى المجتمع، من الشتات إلى الوطن، من اتقان المواجهة عن أبعد مسافة، الى اتقان المواجهة عن أقرب مسافة. هذا الموضوع، الجاهزية الفلسطينية فيه مسألة بالغة الأهمية في تقرير شطر مهم من موازين القوى. واقول هنا من معرفتي بالوضع الفلسطيني، في ما انصرف من تجربة الحكم الذاتي، لا شك أن حبس المساعدات والإمكانات عن الحكم الذاتي الفلسطيني والتقتير عليه، كان عنصراً اساسياً من عناصر اصابته بالاختناق. ولكن لنعترف انه مع هذا أيضاً، إضافة لشح الامكانات، ما ظهر من أداء فلسطيني اظهر بوضوح كم أن معضلة وجود او عدم وجود مجتمع فلسطيني، رافعة تطوره الأساسى ارتياده آفاق من الديمقراطية التي تفرج عن طاقاته وإمكاناته وتحشدها وتنظمها وتعبئها وتطلقها، هذا هو العنصر الأساسي الآخر في ما نشهده حالياً من تخبط. ليس بسيطاً أن نقرأ في الصحف اخباراً عن سجن حراس لأبو عمار، مما يذكرنا "بالفاكهاني" عام١٩٨٧ . ليس تفصيلاً أن بناء دولة على أملاك الغير متنقلة تحملها، وعبرها ترىد استنهاض مجتمع له تركيبته وعائلاته وعشائره وطاقاته وفئاته الاجتماعية ومصالحه، ويعيش تمزقاً لا حدود له (نتذكر حادثة معبر اريتز عندما اطلقت النار على العمال المتدافعين لكي يدخلوا فيعملون أجراء في الاقتصاد الإسرائيلي)، وحركة حماس التي هي داعية المقاطعة الكبرى لاسرائيل، تقوم بمظاهرة حول حق العمال الفلسطينين في الدخول للعمل في اسرائيل. هذه محنة الشعب الفلسطيني وليس "تخبيص" حركة حماس. هذا يتطلب سلطة مبتكرة، ديمقراطية مضاعفة واستثاره نوابض المجتمع، وتحديثها والاسراع بها إلى حيث تستطيع أن تصمد، وليس الكلام على ديمقراطية غابة البنادق الفلسطينية، الديمقراطية التي غطت الفصائلية. يكفي من الموضوع العنوان أنه، نعم عبر حركة وطنية فلسطينية متبدلة الوعي والنظر والايديولوجيا والبرنامج والبنية والمقاربة، ومنتقلة انتقالات لا تترك مساحة من مساحات التطور الا وضاربة يدها فيها ، بحركة وطنية متحولة على هذا الطريق يمكن لنا أن نطمح لديناميكية فلسطينية معدلة، باتجاه أن لا يعود من سلاح لديها فقط، سوى التشكي من ان اسرائيل تخرج عن النص، أو التهديد بتعطيل العملية، لا الانسحاب يمكن تكراره إلى ما لا نهاية، وقد ثبت عند ابو عمار أن له حدوداً، ولا الاتهام المتكرر بالخروج عن النص يكفي. كيف يمكن جعل الشعب الفلسطيني حاضراً حضوراً صارخاً احتجاجياً كفاحياً، هذا بحاجة الى ما ليس لدى الحركة الفلسطينية حالياً.اذا بدأنا من الصعيد الايدىولوجى حيث الغطاء النظري الآن للحركة الوطنية الفلسطينية، ماذا نجد أمامنا؟

نجد أمامنا فصاماً بين خطابين : بين الخطاب القديم الذي يقع على واقع لم يعد له علاقة به، فمحكوم أن يستمر به إلى أن يصل في القول إن الخطاب صحيح، ولكن الواقع خطأ. محمود درويش قال في حدىث معي، انه يناقش من أىن يبدا وما الذي سيقترحه على المعارضين الفلسطينيين للبدء، ليس هناك شي، اسمه اسقاط اتفاق أوسلو، الاتفاق صار واقعاً ولا أحد يسقط الواقع، الواقع يتم تغييره، فتعالوا نبحث في هذا التغىير. أما اسقاط اتفاق أوسلو للعودة الى

خطاب جورج حبش في الجامعة العربية فهذا لم يعد له أي أساس، هذا صار من التاريخ. يمكن للواحد أن يختار أن يتقاعد في التاريخ . الانفصام الآن بين خطاب قديم، ولكي يجدد نفسه، يفرط في الأيديولوجيا: من التحرير الكامل من البحر إلى النهر، وصولاً إلى أن فلسطين ارض وقف اسلامي. هذا تصعيد في الأيديولوجيا، ووقوع في شرك خديعة تتصور أن أسرائيل تحيا بالايديولوجية. اسرائيل تحيا بهذا المزيج الموفق بين التحديث والايديولوجية، في لحظة محددة يطلبون إلى الحاخامات أن "يضبوا" انفسهم لأن الدولة علمانية. أعجب مثل في التاريخ دولة أساسها ديني ونظامها علماني، عصارة العلمانية ما خوذة من هذا القرن ومزروعة في المنطقة. اذاً يبدأ الخطاب الايديولوجي الفلسطيني حيث الانفصام بين الخطاب القديم حيث تقربه تحولاته من الخطاب الديني، وهذه مناسبة لتقول إن كل خطاب حول فلسطين يبدأ وينتهي بتعويذة، سواء كان صاحبه الشيخ أحمد ياسين أم جورج حبش، هذا كلام ديني اسلامي، ورديفه الذي يقال من سائر الأطراف. والخطاب الآخر هو السائر حثيثاً نحو التماهي مع افتراض حكم ذاتي يجسد سلاماً اسرائيلياً فلسطينياً مشتركاً ما زال يفتح الأفق أمام إمكان التطور بإتجاه استقلال فلسطيني ما، هذا الخطاب نسمعه على لسان ابو عمار ونبيل شعث وابو مازن، وفي منزلة بين المنزلتين تصريحات فاروق القدومي، نريد الاتفاق لكن معه كذا... هناك خطاب الحركه الوطنية الفلسطينية المتكيف مع ما وقع ومع ما هوآت، هذا الخطاب الفكري والايديولوجي في مستنداته، تعز الآن القدرة في أن نعثر على أساس للخطاب الفلسطيني يعطيك المستندات. هنات اسئلة مطروحة على هذا الخطاب، هل نحن عبر هذا الاتفاق في طريقنا إلى إنجاز تعديل في المشروع الصهيوني، اذا كان هذا مشروع حل، الحل بين الوطنية الفلسطينية والمشروع الصهيوني كيف نتصوره؟ على ماذا يتقاطعان ويلتقيان؟ اذا كان لديك إعادة تعريف للمسألة اليهودية، فهل لديه إعادة تعريف للمسألة الفلسطينية؟ كيف وعلى أي تقاطع بين اعادتي نظر في المسألة اليهودية وفي المسألة الفلسطينية، شروط التحول تعتقد هذا الخطاب المغطي، لذا نرى براغماتية يومية تأخذك يميناً ويساراً، ولدينا خطاب ايديولوجي يزداد تحجراً لأنه يزداد ابتعاداً عن الإلمام بالواقع، وعندنا على السطح الفلسطيني حالياً، وكأنه حركات تريث ومخاض، وبحث عن اهلية مقاربة هذه الأسئلة الكيانية الوجودية الكبرى، بالنسبة الى الحركة الوطنية الفلسطينية. هذا جانب، جانب آخر بالغ الأهمية يفرض نفسه بالحاح، وحتى الآن لا طلائع له، وفي رأيي أنه في معزل عنه لا امكانية لديناميكية فلسطينية قادرة على التمتع بزخم يطاول حدود تعديل شروط السلام الإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين، نحو سلام اسرائيلي ـ فلسطيني مشترك بمعنى من المعاني. إنه الجانب المتعلق بضرورة إعادة قراءة مقولة استقلالية الحركة الوطنية الفلسطينية عن الوضع العربي في ضوء الظروف المستجدة. هذا ليس دعوة لتسطيح الموضوع، وقفزة فورية نحو محطة خلاص، اسمع اصداءها من كثيرين أن قضية استقلال الحركة الوطنية الفلسطينية خطأ من الأساس، وأن هذا القرار الوطني الفلسطيني المستقل إلى أين أوصلنا؟ هذا تسطيح وتبسيط للتاريخ المعقد للمواجهة العربية ـ الإسرائيلية الذي لم يكن في ظله مجرد اختراع فلسطيني ذاتي، يمثل شطحة شوفينية خاصة، القول ببناء حركة وطنية فلسطينية مستقلة، وبالدفاع

عن قرار وطني فلسطيني مستقل. ليس هكذا يقرأ الوضع العربي، لأن دور الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة المواجهة مع إسرائيل كشرط من شروط المواجهة، لا ارى أي مبرر لإعادة النظر فيه، وعلى أي حال في ادبياته في حينها، وفي اكثر شطحاته قصوراً كان ينسب إلى الحركة الوطنية الفلسطينية مفعولاً تثويرياً فوق العادة
للوضع العربي ثبت أنه ليس بمقدوره. اذاً، تحت أشد أنواع التمتمات تطرفاً بالقرار الفلسطيني المستقل، كان المضمر أنك تستقل عن الوضع العربي، لكى تهاجمه من خارجه، وتدفعه الى ما ليس من طبيعته في مواجهة اسرائيل. لم نكن أمام قرار وطني فلسطيني انعزالي. نحن كنا أمام قرار وطني فلسطيني مستقل متوتر في تصور قدرته على تثوير الوضع العربي ، وجره في قاطرة القضية الفلسطينية وتحويله إلى مساحات جغرافية مفتوحة أمام البندقية الفلسطينية، والتبسيط في إمكان فرض شروط فلسطين أولاً من أقصى المحيط إلى أقصى المحيط. هذا عليه ادبيات، ونحن في المرة الماضية عندما كنا نوجه نقدنا لخطنا قلنا أننا كنا من الذين نسبوا إلى القضية والحركة والقرار والبندقية مثل هذه المفاعيل، ولكن هذه مفاعيل كانت تتصور الحركة الوطنية الفلسطينية قيادة لوضع العربي، ولم تكن تتصورها في معزل عن الوضع العربي، حتى وهي تتصدر وتقاتل في الكرامة والعرقوب، وفي مختلف المواقع.

الآن يحق لنا بصراحة الصديق للشعب الفلسطيني وللحركة الوطنية الفلسطينية ان ننبه إلى ما يبدو مظاهر تحول في القرار الوطني الفلسطيني إلى قرار انعزالي عن العرب، مما يطعن في مدى قدرة الحركة الوطنية الفلسطينية، على أن يتجدد زخم ديناميكيتها في مواجهة الشروط الاسرائيلية. هناك الآن ما يقال جوهرياً، لأنه في زمن السلم تتواصل، ولا تتواصل الحركة الوطنية الفلسطينية فكراً وسياسة وطموحاً وتصوراً واستراتيجية ورغبات واتجاهاً للمستقبل، تتواصل أو لا تتواصل مع الوضع العربي، في ذلك يكمن أحد الحدين الفاصلين في تقرير مصير الديناميكية الفلسطينية في مواجهة اسرائيل. كانت قضية فلسطين القضية الجامعة لكل العرب، وقد أثرت على مجمل تطورهم، وغيابها الآن سيؤثر سلباً على مجمل التطور العربي، فكيف عندما يتعلق الأمر بالشعب الفلسطيني؟ تجدد الحركة الوطنية الفلسطينية اذا فيه تجدد لبنيتها الداخلية، وفيه تحدد ما لعروبتها نسخة منتصف التسعينيات في ظل شروط السلام العربي الاسرائيلي.

لا نقول تجدد عروبتها بما يخرجها من الواقع، هناك الآن ألوان من العروبة في الحركة الوطنية الفلسطينية التي تتحدث عن خير أمة أخرجت للناس، وان الحروب الصليبية بقيت ٣٠٠ سنة... وخشبة الخلاص أن نعلن انفسنا عرباً... وغزة واريحا جزء من أرض عربية مترامية الأطراف، وسنبقى نحن واسرائيل في سجال... نظرة قومية يمكن أن تظهر مرة اخرى، أناقش إعادة استنبات الحركة الوطنية الفلسطينية الآن، والعودة إلى جذور استنباتها الأول لم تستطع الا أن نناقش إشكالية علاقتها بالوضع العربي. في الشكل انقسمت آنذاك في ١٩٦٥/١/١ إلى جناحين، أحدهما القومي، قال الوحدة العربية هي الطريق إلى فلسطين، والثاني الجناح الوطني قال: فلسطين هي الطريق إلى الوحده العربية. لم يخرج احد عن القول إن هذه الحركة الوطنية

الفلسطينية تحدد نفسها بالعلاقة مع الوضع العربي. الآن تطوير كيان حكم ذاتي فلسطيني نحو احتمالات دولة فلسطينية تنال استقلالاً فلسطينياً ما، خوض صراع بين ديناميكية فلسطينية وبين ديناميكية إسرائيلية قاهرة، من دون تجديد فكر وبنية عروبة الحركة الوطنية الفلسطينية، هذا يسقط شرطاً أساسيا من شروط الطموح إلى تصور السلام، حتى ولو كان اسرائيلياً فتحته صراع. يمكن أن يخرج من حديثنا أنه في الأمد المنظور، سواء تعلق الأمر بالحلقة الفلسطينية او بسائر الحلقات العربية، لا مجال الا السلام الاسرائيلي المفروض على المنطقة. جوهريا النقاش يصبح ما هي أوجه الصراع تحت سقف هذا السلام؟ قد لا تستطيع درء سلام اسرائيلي، لكن في ظله كل الأسباب الموضوعية اذا ما كانت متوافرة لاستمرار صراع الهويات والمشاريع والثقافات والمصالح والكتل الاجتماعية، فما هي الاطر التي يمكن ان تزخم وتشحن هذا الصراع. بهذا المعني تصبح هذه المقاربة في الحلقة الفلسطينية ترمي أولا - لتسجيل خلاصة مستمدة من وقائع عام مضى على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي، بموجبها لا ترى الاتفاق البادىء في أوسلو والموثق في واشنطن والمتوَّج في القاهرة سجالاً صراعياً، بين ديناميكيتين إسرائيلية وفلسطينية، شبه متكافئتين لجهة أن كلاً منهما يستل نقاط قوته ويطرحها في وجه الآخر. الخلاصة الفعلية هي رجحان لديناميكية اسرائيلية معينة، مما يشي باقفال لهذا الكيان -الحكم الذاتي عند حدود معينة. ثانياً - مرة ثانية قراءة استرجاعية للدلالات الفكرية البرنامجية المترتبة على ذلك راهناً ومستقبلاً وبالعلاقة مع أصل المشروع الجاري التصارع حوله في المنطقة العربية. ثالثاً - نظرة إلى حاضر ومستقبل الديناميكية الفلسطينية من زاوية موقع الشعب الفلسطيني في هذا الصراع، ومن زاوية الحركه الوطنية الفلسطينية الموروثة مشكلاتها، وشروط نهوض حركة وطنية فلسطينية ذات بنية جديدة على أشكالية جديدة، على قاعدة مجتمع محدد الملامح بحيث أننا لا نعود امام قانون، أن الشتات يشكل رافعة للداخل، بل نصبح أمام قانون أن الداخل على صغره. (والمجتمعات لا تقاس دىنامىكيتها فقط بحجمها الجغرافي وحجمها العددي، والا كيف نفسر ديناميكية هؤلاء الثلاثة ملايين يهودي على هذه البقعة الصغيرة من الأرض)، هذا الداخل كيف سيشكل ركيزة لكل هذا الشتات، ويطمح إلى ما يسمى وكالة وطنية فلسطينية على الصعيد العالمي، شبيهة بالوكالة اليهودية التي جمعت هذا الشتات، وحركة فيها من التنور والحداثة والوعى وطرائق القيادة والخبرة، والتطلع إلى كيفية إعادة حشد طاقة الشعب الفلسطيني نسخة العصر الحديث حيث الديمقراطية هي أم التعبئات وأم الأسلحة، التي تؤدي إلى هذه التعبئة. كم هناك من حركة وطنية فلسطينية محكومة، اذا ارادت أن تمتلك زخماً متجددا، بأن تبدل بنيوي داخلياً، وأن تجدد معالجة اشكالية علاقتها بالمحيط العربي من زاوية لا هي واقفة بصورة قاطعة وقفة لا شفاء منها، أمام مرارات الحروب الأهلية الفلسطينية العربية، وهي حروب كانت قائمة ودخلت في ذمة التاريخ، ولا نستطيع أن نشطبها لا من التاريخ العربي ولا من التاريخ الفلسطيني، ولا متمتعة بحساسية مرضية تجاه كل ألوان التجاوز السابق والمضمر واللاحق على القرار الفلسطيني والشخصية الفلسطينية، والواقع والمجتمع الفلسطيني. واذا كان يحق لها أن تلمح وراء كل تفاوض بىن كل نظام عربى واسرائيل صفقة ما، يمكن أن يباع فيها الفلسطينيون، فليس لها

الحق في الا تلمح أو لا ترى بأنه اذا كان الأمر أمر مستقبل الصراع مع اسرائيل لانتزاع استقلال فلسطيني، فمطلوب تواصل متجدد مع الشعوب العربية، التي تقوم هذه الصفقات ايضا على حسابها. اقول ذلك لأني كنت أفترض أنه مع الورشة التي يجب أن تطلق تحت عنوان الاعمار الفلسطيني لهذا الكيان، واذا كان هناك ورشة ذات زخم فتستطيع أن تحوله من انجاز محدود إلى أكثر من محدود. الحركة الصهيونية لم تأخذ من البداية كياناً اسرائيلياً، أخذت كيبوتزات ومستوطنات متناثرة، وركبت عليها كياناً. إضافة إلى الورشة الفلسطينية، التي كان يجب أن تحشد من الانتلجنسيا الفلسطينية، إلى الرأسمال الفلسطيني وما بينهما، من طاقات وإمكانات وكفاءات، وتعالج أو تطرح مشاريع لمعالجة الاعطاب والمشكلات الموروثة، كان يفترض أن يكون هناك ورشة عربية مواكبة احتضانا لهذا الإنجاز تؤمن له أمرين، رداً على العزل المشبوه الذي يمكن أن تفرضه الأنظمة العربية حوله، وتواصل مع رئة عربية يتنفس منها، فلا ينسى أن مصيره مربوط بمجال حيوي، خاصة وأن اسرائيل لم تكن تخفي أنها ستكون في صدد اقفال اراضي الحكم الذاتي على القيادة الفلسطينية، وعلى العزل بينها وبين العالم الخارجي، من يستطيع الآن أن يصل إلى ياسر عرفات أو الاتصال به؟ غياب الحاضنة العربية عن حركة وطنية فلسطينية مشكلة كبيرة، مهما قلنا عن شطحات القرار الوطني المستقل، لكن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت حركة عربية بامتياز، على وهجها تعربت الحركة الوطنية اللبنانية، وصارت تتجول في كل العالم العربي. هذا بالنسبة إلى الجانب المتعلق بالمسار، قراءة انطلاقاً من الوقائع المباشرة على المسار الفلسطيني الاسرائيلي، محاولة طرح الأسئلة التي تتجاوز حدود السياسة اليومية المباشرة، مما يسمح برصد آفاق المستقبل، وبما يستعيد نقاشاً سيظل يظهر أننا لم نفرغ منه حول الماضي. كل حدث تاريخي بهذا الحجم يجدد عادة طرح قضايا لها صلة بالتاريخ، ولها صلة بالحاضر والمستقبل.

ثانياً ـ رصد سائر بوابات الصراع العربي ـ الصهيوني وسائر مسار المفاوضات العربية الإسرائيلية

الموضوع الذي توقفنا أمامه حتى الآن هو موضوع رصد احتمالات الصراع العربي الصهيوني في ظل توالي نتائج المفاوضات العربية الإسرائيلية المفتتحة قبل ثلاثة أعوام، على رغم أن رصد النتائج المباشرة للعملية السياسية وفتح بحث في الأسئلة التي تتجاوز السياسة المباشرة، في مناسبة الحديث عن المسار الفلسطيني الاسرائيلي، رغم أنه ليس جوهر الموضوع، ويغطي القسم الأساسي من مفاتيحنا، ولكن لا يكتمل الا باستقراء متممات هذه النظرة، من خلال رصد سائر بوابات الصراع العربي الصهيوني وسائر مسارات المفاوضات العربية الإسرائيلية. نحن كمنظمة معنيين بصياغة نظرة عربية شاملة يندرج ضمنها موقعنا اللبنانى، ولسنا اصحاب اجتهاد في الاقتصار على اقتراح نظرة فلسطينية لهذا الموضوع، وتحديد موقف منها بشكل

أوفي، مصدر ذلك رأي تسنده الوقائع التاريخية أن المشروع الصهيوني، اذا كان له وقع متميز وخاص على ارض فلسطين التاريخية، وبالتالي على مصير شعبها، لكن أبعاد هذا المشروع الصهيوني في بعده التوسعي إلى سائر ابعاده التي قد لا تتطلب توسعاً على الأرض، ولكن تفترض اذرعاً طويلة في سائر المجالات، بهذا المعنى يطاول المشروع الصهيوني المنطقة العربية كلها. وبالتالي هذه مناسبة لتثبيت وجه رئيسي من اوجه نشأتنا، من أوجه خطنا السياسي ومقوماته، وهو الوجه الذي بموجبه لم نقرأ الصراع العربي الصهيوني، على أنه صراع فلسطيني - صهيوني، فقط ما علينا الا أن ننحاز الى جانب الفلسطينيين، بل قرأناه على انه صراع عربي - صهيوني شامل، تشكل الحلقة الفلسطينية بوابته المركزية. هناك فرق بين هذه وتلك، لم يصل بنا الأمر في الماضي، ولا الآن إلى حد القول نرتضى ما يرتضيه الفلسطينيون حلاً للصراع العربي الصهيوني بلا زيادة ولا نقصان . لم تكن تلك نظرتنا لا للمشروع الصهيوني، ولا للمنطقة العربية، ولا لكياناتها، ولا لمصالح شعوبها، ولا للعلاقة بين القطري والقومي، ولا لموقع لبنان ضمن المنطقة. لذلك اكمال البحث في شقوقه الأخرى، في اطره العربية الأشمل مسألة بالغة الأهمية حتى تكتمل الصورة الإجمالية التي بوجبها نناقش. هنا أيضاً اذا كان الانطلاق هو انطلاق من سؤال في السياسة المباشرة، في صيغة سؤال ما المتوقع والمرتقب على سائر مسارات التفاوض العربي الإسرائيلي، من دون الوقوع في سرد حدثي، ومن دون أغفال ركام أو تراكم التحليلات والمتابعات التي كانت منذ مدريد وحتى الأمس القريب، دون الدخول في التفاصيل والمعلومات، والمواقع حول قمة جنيف الاميركية السورية وما قبلها وما بعدها، ودون الوقوع في دائرة اليوميات، نستطيع أن نسجل خلاصات بعضها أنبأ عنه ما جرى على المسار الأردني، وبعضها قيد الاختمار على المسار السوري الاسرائيلي، وبعضها الأخير سيكون من تحصيل الحاصل على المسار اللبناني الإسرائيلي. بموجب هذا الاستقراء يمكن أن نعطي خلاصة عامة تقول وعلى المدى المنظور، وفي المرحلة المرئية زمنياً، ستكون الاتفاقات الأسرائيلية العربية على سائر المسارات اقرب للخضوع الى احكام المصالح الاساسية، التي تمليها الديناميكية الإسرائيلية المتسلحة بالمشروع الصهيوني الأصلي، وبالتالي نحن سنكون أمام سلسلة اتفاقات محكومة بهذا الاختلال، مع الفوارق التي تنهض بين مختلف الحلقات العربية المعنية، من زاوية نظر انظمتها القيمة عليها، المعنية بالصراع والسلام القادم مع أسرائيل. للحلقة الأردنية أحكام وديناميكية لها سقف ولها حدود وقعر، وللحلقة السورية أحكام ولها سقف ولها قعر، وللحلقة اللبنانية أيضاً أحكام. هذه ليست مناسبة للتبصر ملياً وطويلاً في البنى العربية، لكن هذه مناسبة للقول إنه على تفاوت بنى الحلقات العربية المعنية بالصراع مع إسرائيل والمعنية بمستقبل السلام بنسخته الإسرائيلية، ومن دون الدخول في تحاليل بنيوية موغلة بالاستطراد، يمكن القول بأننا سنكون أمام نماذج وعينات من الاتفاقات العربية - الإسرائيلية اردنياً وسورياً ولبنانياً ملحقة فلسطينياً ومصرياً ومعطوف عليها سعودياً ومغربياً في اطار المتعددة الاطراف، اتفاقات لا شبه في أنها تعكس واقع وصول المشروع الصهيوني في ما رمى إليه من أهداف جوهرية منذ مطلع هذا القرن إلي تحقيق ما يمكن تسميته الحد اللازم في ما وصل اليه من اهداف. فيما تتوج

المواجهات العربية مُختلف أوجهها بهذا الانحسار الذي يشهد عليه أو يجسده هذا الانحسار السلبي، ويشهد عليه المسلك السلبي للأنظمة العربية القيمة على الوضع العربي، والذي أياً كان الخطاب الاعلامي الموأكب الآن للمفاوضات في درجة سلبيتها أو ايجابيتها، هذا الخطاب له نفس محدود، والأمر سينتهي باتفاقات، مصيرها ومصير الانظمة القيمة عليها وجهان لعملة واحدة. هذه مناسبة لجرف كل الكلام الذي يتردد عن التضامن العربي، والمسؤوليات المتبادلة عن تعطيله وعن التمييز بين حل منفرد وحل شامل، حل منفرد قضي به التفرد والانفراد، وحل شامل قضى به مؤتمر مدريد.، كل هذا الركام من الكلام الذي نراه في الاعلام اليومي، ولا يضرب في صميم الموضوع الذي اصله هو تركيب حلول للصراع العربى ـ الصهيونى على قاعدة هذا الاختلال لصالح اسرائيل. مجريات الوقائع القاهرة القادمة على سائر المسارات العربية تجرنا إلى أن نمزج على منوال ما طرحناه بمناسبة الحديث عن الوقائع والاحتمالات الجارية على المسار الفلسطيني الاسرائيلي، هذه المرة بما يتعلق بالشعوب العربية وبشروط مواجهتها للسلام العربى – الإسرائيلي. أنا انطلق من فرضية قوامها أن عمر الاشتباك السياسي الذي يمكن أن تستمر الأنظمة العربية المعنية بالصراع والمفاوضات معه في خوضه عمر محدود. عمره الوصول إلى التواقيع، ولا اعتقد أننا سنكون بعد التواقيع على الثنائيات والمتعددة، أمام أنظمة ذات برامج تحدد مجالا آخر للصراع في ظل السلم على مدى طويل. ليس لدي أي تصور سوى التصور الذي يرى أنظمة المنطقة العربية، سائرة على مدى السنوات القادمة في خطابها السياسي الفكري الايديولوجي نحو التماهي مع اتفاقات السلام التي ستصل إليها مع اسرائيل. ولنا في المثال الفلسطيني خير مجسد وفاحص لمعنى عدم البقاء في منزلة بين المنزلتين، وما معنى الضواغط التي تصل بك إلى أحد خيارين: إما إلى تجديد معركة سلام مرة أخرى، وإما إلى التماهي التدريجي مع هذه الاتفاقات. على أي حال هذا أمر الأدلة عليه سنستمدها من نقاشنا، الذي سيقف امام بني الوضع العربي أنظمة واقطاراً، ووحدات وقضايا، ليقيس ما هي درجة مناعتها، وما هي درجة صمودها في وجه السلم القادم، وموجبه أتنبأ أن نرى في الأنظمة أضعف حلقات الوضع العربي إلى احكام السلام القادم. في توسيع اطار البحث عربياً لا نناقش فقط، مثلما لم نناقش على المسار الفلسطيني الإسرائيلي ماذا تفعل اسرائيل، ومنظمة التحرير ماذا تفعله أيضاً، من أجل أن نلقي نظرة على مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ونرمي سؤالاً حول المشروع الصهيوني في ظل السلام، وطبيعته وحول الديناميكية الفلسطينية في ظل هذا السلام وطبيعتها.

هذا في ما يتعلق بالحلقة التي يتنازع الطرفان فيها على الأرض الواحدة. الآن في ما يتعلق بالأطراف التي تربطها علاقات اضطرارية مع اسرائيل، الأسئلة لا تتناول كيف تتصلب اسرائيل، وماذا تريد من الأردن وسوريا ولبنان والمغرب ومن السعودية... وبالمقابل كم أن هذه الأنظمة ليست قادرة الآن على اطلاق ديناميكية تضامن عربى عام، أو مواجهة عربية عامة لما تريده اسرائيل، وبالتالي فرض سلام بشروط اسرائيلية عربية مشتركة، وليس الوصول إلى سلام هو أقرب إلى السلام الإسرائيلي الجاري تقبله عربياً. لدينا أيضاً أسئلة تتجاوز في

أهميتها عمر الأنظمة لتضرب في اعماق الشعوب وفي مستقبل المنطقة، ودائماً بالعلاقة مع المشروع الصهيوني، واحتمالات تحولاته حيال المنطقة إجمالاً، بصفته لا يمس فلسطين فقط، بل يطال المنطقة ككل، وأيضاً في ما يكن اعتباره حتى اشعار آخر شروط المشروع النهضوي العربي الذي من جملة نتائجه، استئناف إمكان صمود في وجه احكام السلام القادم مع أسرائيل، وتعديل شروطه بشكل من الاشكال. الأسئلة تصير على حجم مكبر تتناول المنطقة العربية، ما أهمها في هذا المجال؟ على اعتبار أننا لا نريد أن نجري بحثاً أكاديمياً له توطئة واقسام... هناك مجموعة أسئلة اذا ربطت يظهر حقل البحث. السؤال الذي يتكرر والذي طرحناه في الحلقة الفلسطينية حول ماذا عن الطبيعة الاستيطانية التوسعية الأصلية لإسرائيل في المشروع الصهيوني؟ ماذا عنها في ضوء ما نشهده من أفكار يكاد يصل حد الاطلاق لفكرة الدولة الفلسطينية؟ السؤال ذاته يطرح حول الطبيعة التوسعية الأصلية للمشروع الصهيوني، وفي ما اذا كانت ستصيبها تعديلات في ظل السلام القادم بين الدول العربية واسرائيل، أي الانسحاب إلى حدود آمنة ومعترف بها، وكلنا نعرف الاشتباك السياسي اليومى في المفاوضات حول مسألة الحدود. ما من شك أن اسرائيل تتحدث عن انسحاب إلى حدود آمنة ومعترف بها، وما من شك أن الأطراف العربية معنية، أن تتحدث عن الانسحاب نحو حدود تعود إلى ٤ حزيران ١٩٦٧، كما أن هناك موضوع وانكفاء اسرائيل عن ارض عربية محتلة، مع ملاحظة بأنه على الأرجح، الاتفاقات القادمة الإسرائيلية مع الأردن وسوريا ولبنان ستتحدث في شيء اسمه الحدود، وإن كان النموذج الأردني مرة أخرى يظهر لنا صعوبة كل حوار مع اسرائيل في هذا المجال، حيث ما يزال الخلاف على المساحة الصغيرة وعلى المياه، وهو ما حدا بالملك حسين لأن يقول إننا لن نوقع قبل الوصول إلى اتفاقات. في نقاش مستقبل المنطقة ومستقبل السلام، من قصر النظر أن نعتبر بأن سلسلة الاتفاقات من كامب ديفيد إلى الاتفاق الإسرائيلي الأردني القادم، الى الاتفاق الإسرائيلي السوري واللبناني القادم، معطوفة على الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني، من السذاجة أن نعتبر أن هذه حددت وحرست وحسمت كيانات المنطقة وحدودها إلى أبد الآبدين. هذا لا يلغي النقاش حول المسألة ذاتها، والموضوع لا يختصر في أن الاتفاقية نصت أو لم تنص على حدود معترف بها وآمنة. لا أريد الوصول من ذلك إلى التشكيك بأهمية أن تضغط الأنظمة العربية المعنية من اجل تأمين أقصى انسحاب ممكن من الأرض العربية، هذا أمر في محله، وهذا فرض مسار تراجعي على احتلال اسرائيل المتمدد هو بحد ذاته من بديهيات الصراع، من أجل جعل الشروط أقل اجحافاً بحق الأطراف العربية. ما أردت قوله اذا ما اردنا تجاوز اللحظة الراهنة نحو المستقبل، النقطة المتعلقة بالأصل الاستيطاني للمشروع والطبيعة التوسعية الأصلية للمشروع الصهيوني، وخاصة اذا كان بحلقته الفلسطينية تمكن من أن يمرر شروطه، أنا ادعو لإبراز ونقاش نقطة مهمة برسم الفكر العربي ككل، الفكر الوطني القومي الديمقراطي العربي كل، الفكر المتحسب للمستقبل في الوضع العربى ككل، بأنه لن تشكل هذه الاتفاقات وهذه المعاهدات أي ضمانات لأي حدود، لأن الضمانة الأهم التي يمكن أن تشي حصول تبدل في المنحى الاستيطاني التوسعي الأصلي الملازم للمشروع الصهيوني، والذي لازم قيام اسرائيل،

هو ما يحصل في الحلقة الفلسطينية. ولذلك فإن قيام أو عدم قيام دولة فلسطينية في فلسطين، في جزء من فلسطين، ليس شأناً فلسطينياً فقط، هو شأن عربي عام، هذا هو الثغر الأمامي لرد هجوم المشروع الاستيطاني التوسعي عن مجمل المنطقة العربية ككل، اذا لم يصد على هذه الحلقة، فلا ضمانات بالنسبة لأي كيان من الكيانات العربية الأخرى، بانه سيكون في مأمن من تجدد توسعية واستيطانية المشروع الصهيوني.

اذا كان مطلوباً من الحركة الوطنية الفلسطينية أن تعي بأن مستقبل ديناميكيتها مرهون بمدى تواصلها مع سائر الأجزاء العربية، فإن كل حركات النهوض العربية مطلوب منها، أن تعي أن معركة الدفاع عن حدود سائر الأراضي العربية تدور في شطر منها أيضاً وأساساً على ارض فلسطين. وبالتالى تبقى الدولة الفلسطينية شأناً عربياً. كل هذا يحاول أن يجيب في معرض شرحه العميق لأن يكون حصل، أو يكن أن يحصل في المدى المنظور تبدل طوعي في النزعات الاستيطانية التوسعية في المشروع الصهيوني، يدعو إلى تحسب يرد عليه بمزيد من التعريب للقضية الفلسطينية، ومزيد من الترابط بين مختلف حلقات الصراع والحل مع اسرائيل. هذا ما أود التركيز عليه لأنه اذا عقدت الاتفاقات بين اسرائيل ومصر وسوريا والاردن، فسنصبح أمام خطب للأنظمة مطلوب من الشعوب اعتناقها، مؤداها لقد طوينا صفحة النزاعات إلى غير رجعة، وأصبح المشروع الصهيوني مشروعاً قابلاً لكل ألوان التعايش بيننا وبينهم، بعد أن ضمنت لنا هذه الاتفاقات، وضع حد مرة واحدة وإلى الأبد لكل نزعاته التوسعية، المبنية على الاستيطان التوسعي الأصلي في الارض. هذه نقطة أولى بحاجة إلى أن تعود إلى فكر حركة النهوض العربية، كفكرة مستمر فيها رؤية الخطر على الأرض العربية، فيما الخطر يحف بمستقبل الأرض الفلسطينية، ومن أجل تثبيت فكرة أن مستقبل الأرض العربية حماية من هذه الاندفاعية، يعود فيتقرر مرة ثانية بمدى صمود الحلقة الفلسطينية. لذلك كل التواصل مطلوب بين الحركة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني واصحاب القضية الفلسطينية وسائر الحلقات العربية، كم هو مطلوب آن يندرج باستمرار موضوع دعم قيام دولة فلسطينية، على أنه واحد من قضايا المصير العربي، وواحد من حواجز حماية الأرض العربية، وليس نصرة لشعب يحق له أن يقرر مصيره.

امام خطاب السلام الذي شهدنا عينات منه، وسنشهد في نهاية تشرين الأول عينة جديدة برعاية الملك الحسن، الذي دعا إلى مؤتمر اقتصادي، من أهم وظائفه المسارعة في تطبيع اللغة والأفكار والطروحات، حيث سيشكل ذلك مختبراً لتطبيق مقولة الحسن الثاني المعروفة: اذا التقت العبقرية اليهودية والمال العربي، فسنستطيع أن نصنع اعجوبة في الشرق الأوسط. السؤال أمام ما ارى أنه زاحف علينا لا محالة، وهو تماهي الأنظمة مع دعاوه السلام وعلاقات التعاون، والذي جعلنا نسمع من أبو عمار الشهر الماضي كلاماً ضد المتطرفين والارهابيين من الجانبين، فليس عجيباً أن نسمع من الأنظمة العربية خلال اقصر فترة ممكنة كلامًا يدعو إلى اعتبار الصفحة طويت، ومعه خطاب يحمل كل الأسانيد التي تقترح علينا إعادة قراءة

لشعوب المنطقة كلها، منذ سفر التكوين حتى الآن. مطلوب تركيب وعي آخر تعتبر بموجبه أن الذي حصل هو حوادث مؤسفة، لم يكن لها من داعي. مقابل ذلك سؤال من موقعنا ونحن نحلل حيث لم يغب عنا أن الوضع العربي، لا يناقش في تفاعلاته الداخلية بمعزل عن ضغوط المحيط الخارجي، ما يزال هناك صهيونية وامبريالية، السؤال: هل من مجال في ظل هذا المشروع الصهيوني بمواصفاته التي عرفناها، ودور اسرائيل بالمقومات التي عرفنا، ومع رصد كل التبدلات التي يمكن أن تكون قد طرأت على دور اسرائيل ضمن منظومة الوضع العالمي (ولا اقول النظام العالمي)، هل من مجال للحديث عن علاقة إسرائيلية - عربية يغير مضمون علاقة سيطرة اسرائيلية على المنطقة العربية في اشكالها وتجلياتها المختلفة؟ هذا نقاش فعلي، علاقة سيطرة أم علاقة سلام: هذا هو الموضوع. سنسمع عن استهجان الحديث عن علاقة سيطرة بعدما أصبح هناك تمثيل دبلوماسي مع اسرائيل. ولماذا يكون الأمر مستغرباً طالما أننا نتحدث عن علاقة سيطرة مع اميركا فيما سفارتها موجودة. الموضوع: علاقة سيطرة مع وجود سلام . هل تنجي هذه الاتفاقات المنطقة العربية من انبعاث الطبيعة التوسعية الاستيطانية للمشروع الصهيوني، اذا أحبط مطلب الدولة الفلسطينية؟ هذا سؤال بنيوي تاريخي برسمنا جميعاً. سؤال آخر هل هناك علاقات سلام ام أن هناك علاقات سلام تغلف علاقة سيطرة؟ وعلاقة سيطرة ترى بموازين، قد تكون علاقة سيطرة وعلاقة صراع
في وقت واحد. هذا النقاش كله يقع في باب أنه لا يكفي أن نقول أن هذا الصراع أعمق من أن تحله هذه الاتفاقات، وأن هذا السلام سلام عابر، ومرة أخرى السلام يكون عابراً أو لا يكون اذا شحذت او لم تشحذ كل الأسلحة من الايديولوجية إلى الاقتصادية الي الثقافية في وجه احكام هذا السلام العابر. والا فهذا السلام قد يسير ويصنع وقائع، ويغير كيانات وخرائط. هذه النقطة تطرح مباشرة المستقبل في ظل السلام من زاوية عربية أشمل هذه المرة، معطوفة على الزاوية الفلسطينية الأضيق، التي تبقى صاحبة حساسية خاصة في قراءة مؤشرات تطور المشروع الصهيوني. ما يجري في فلسطين يصبح مؤشراً لنا في قراءة ما يجري في سائر الحلقات. من الطبيعي أنه اذا كان جوابنا أننا سنكون أمام علاقة سيطرة بمعنى من المعاني، وأن علاقة السيطرة هذه تعكس وزن الديناميكية الاسرائيلية ذات المقومات المتعددة، التي سيكون علينا أن نرصدها ونعينها، ووزن الديناميكية الإسرائيلية، مضروب بالوزن الخاص للديناميكية الامبريالية الداعمة لها. أي أنها لا تستمد فقط ديناميكيتها من كونها تمثل مصالح الملايين اليهود الثلاثة الموجودين في اسرائيل. السؤال اذن في مواجهة علاقة السيطرة هذه، أي وجوه سيتخذها الصراع العربي - الصهيوني، أي تجليات وعلى اي مدى؟ وفي أي شروط، وما مدى تاريخية هذا الصراع، وكم يمكن أن نأمل من الآن بان هذا صراع تبقى اسرائيل فيه موجودة، ويبقى الصراع مديداً. وانه اذا كان منتصف القرن الماضي دار تحت عنوان عترف بوجود اسرائيل أو لا نعترف، سيكون علينا في نصف القرن القادم أن نرى وجه الصراع مع اسرائيل، بصرف النظر عما اذا كنا نقف عند سؤال: اسرائيل موجودة أم لا؟ كيف نستشرف مسبقاً؟ وهنا مفروض علينا أن نمعن النظر في الفوارق بين مواجهة عربية لإسرائيل مضت، لها ما لها، وعليها ما

عليها، وبين مواجهة عربية لإسرائيل يجب أن تقوم، ما هي مقوماتها؟ البحث يفتح فوراً ومباشرة على شروط نهوض الوضع العربى بمقومات متكاملة، ويصبح البحث جزءاً من تعيين الحصانات والمناعات ومصادر القوة التي يمكن أن يستجمعها وضع عربى بشروط معينة ليكون في مستوى المواجهة. وفي الطليعة من الملاحظات ضرورة تصفية الحساب نهائياً مع تلك النظرة الآحادية للصراع مع اسرائيل التي لم تكن ترى منه الا وجه الحروب الرابحة والخاسرة. الحروب كانت وجهاً من وجوه هذا ولكن ربما نمزج بالتقييم، أن أحد اهم اسباب عجز حروبنا السابقة مع اسرائيل، هو آنها كانت حروب جيوش الصراع، وليست حروب مجتمعات، لها مناعات قادرة على أن تشكل ركائز لمواجهات تستطيع فعلا الصمود. شروط المواجهة بما يتجاوز حدود الوعي العربي كما حكم منذ العام ١٩٤٨ إلى آخر صاروخ عراقي نزل في اسرائيل، وإلى حين افتتاح مؤتمر مدريد. مما يجعل البحث موصول مباشرة بالبحث الاشمل الهادف إلى رؤية مجمل تجليات السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية وشروط مواجهتها، لآن في ذلك يندرج مجددا الصراع العربي الصهيونى ضمن منظومة اشمل، ومرة أخرى يتجسد تجسدا حقيقيا قولنا الدائم أنه لا وجود لمعركة معزولة بين العرب واسرائيل، بل هناك شيء ما هو اشمل علينا أن نعيه.

في معمعة ذلك يبقى سؤال يطرح في ما سيكون علينا أن نناقشه من مسائل لها علاقة بالوضع العربي، كيانات واقطار وانظمة وبنى وتطور وقضايا وتحولات راهنة ومستقبلية، شروط نهوض او نهضة... هذا كله سيشكل مادة تشحن البحث الذي اجريناه حتى الآن حول حاضر ومستقبل السلام العربي الاسرائيلي، أي صراع يحتوي ذلك، تشحنه بمادة أكثر وضوحاً وتملأ الأطر التي تبدو حتى الآن محددة بهياكل. يبقي السؤال مطروحاً: هل انتهي عصر الحروب بين العرب واسرائيل مرة واحدة وإلى الأبد؟ هل سقطت كل الخيارات العسكرية من مجرى العلاقة الراهنة المستقبلية بين العرب واسرائيل؟ هذا سؤال يستدعي نقاشاً متجدداً، ارى أن يكون مناسبة لا سابقة لها من حيث إمكان النظر فيه طويلاً ومليأ، خاصة في ما سيكون زاحفاً علينا من مقولات وغسيل أدمغة وتطورات في الوعي، سيحتل هذا الموضوع واحداً من المحاور الأساسية في كل نقاش لاحق. اسارع إلى القول اذا كان السؤال مطروحاً من الزاوية المحددة الراهنة كم هناك الآن من احتمالات خيار عسكري عربي في مواجهة اسرائيل، أياً كان شكل الخيار، كم هناك احتمالات لوجود خيار عسكري عربي مؤشر في موازين الصراع الراهنة؟ أنا جوابي أنه لا خيار عسكرياً راهناً، هناك بقايا مقاومة وبقايا هدنات وقطيعة موروثة عن الحروب السابقة. الموجود لىس خياراً عسكرياً، بل حالة حرب، موضوعة على طاولة البحث ويقدمها العرب مسبقاً، فيما لا تقدم اسرائيل ذلك. اذا كان السؤال
في حدود اللحظة الراهنة أو لنقل الظرف الراهن، الجواب منه وفيه. أما اذا كان السؤال على مدى تاريخي أطول، يصير بحاجة إلى إمعان نظر، لأننا لسنا فقط أمام مسؤولية وعي مشروع صهيوني له تطلعاته واهدافه وابعاده وآلية وديناميكية تطلب سيطرة، مما ليس معه شك أننا امام اعلان اسرائيلي متجدد وسط عملية السلام وفي صميمها عن أن الخيار العسكري الإسرائيلي

قائم ومستمر وسيستمر. ما معنى استمرار الخيار العسكري الإسرائيلي؟ اذا كان السؤال هل من مجال لبقاء خيار عسكري في ظل سلم متبادل؟ في ظل سلم متعادل متكافى، شبه طبيعي، واضح أن مثل هذا السلم سيزحف على الخيار العسكري، وأنه من الطبيعي أن نرى في احتفالات ١٤ تموز في فرنسا كتيبة المانية تجوب الشانزليزيه مع الجيش الفرنسى مما يعنى إنهاء خيارات عسكرية في العلاقات الألمانية الفرنسية تاريخية، وهي علاقات اتخذت شكل خيارات عسكرية متبادلة أكثر من قرن ونصف من الزمان. الموضوع يصبح أن المنطقة دخلت في سلم طبيعي فيه دولة فلسطينية ودولة اسرائيلية، أندرجت احدى الدول العادية، وقامت علاقات غير قائمة على السيطرة، ولم يعد الانبعاث الاستيطاني يهدد. اذا لم يكن الأمر كذلك، وأن أحد الطرفين مستمر في القول لن اترك خياري العسكري، ومع كل توقيع جديد يحصل في البيت الابيض هناك اعلان على لسان رأس الإمبريالية العالمية بأن هذه التواقيع سبب آخر للحفاظ على التفوق النوعي العسكرى الاسرائيلي، فمزيد من الاسلحة
والتقديمات والترسانات العسكرية، وآخرها أن اسرائيل لم تقدم لوزير خارجية مصر أي استعداد للبحث في نزع أسلحة الدمار الشامل، اذن لنصوب السؤال هل ما يزال هناك من خيار عسكري أم لا؟ يبدأ من هل ما يزال لدى اسرائيل خيار عسكري أم لا؟ مثلما السؤال يبدأ هل هناك دولة فلسطينية أم لا؟ وليس هل هناك دولة اسرائيل أم لا توجد؟ الموضوع ما تزال مداخله في مكان آخر. وهذا معناه أنه بصرف النظر عن الأوهام الاضطرارية التي ستفرضها علينا أنظمة قيمة على المنطقة العربية، ورجحان نجاحها في تجريعنا كأس سلام ليس سلاماً، وتطبيعاً ليس طبيعياً، وتنظيراً لمستقبل وهمي، هذا يمكن أن يفرض نفسه علينا، لكن الأنظمة ليست أبدية. الأبدي والدائم وجود اسرائيل والمشروع الصهيوني والخيار العسكري الإسرائيلي، فهذا معناه أنه بمنظار ومن موقع الأنظمة العربية الراهنة، ومجمل الوضع العربى الرسمى من الثرثرة الحديث عن خيار عسكري، لكن اذا ازحنا هذه قليلاً لا يعود من الثرثرة الكلام حول أن مستقبل الصراع في المنطقة يمكن أن يتخذ اشكالاً عسكرية، انطلاقا من أن الخيار العسكري الإسرائيلى ما يزال قائما. هذا هو موضوع النقاش، وتحته لا يتوقف هذا النقاش بل يكمل... واذا كان الخيار العسكري الإسرائيلى مستمراً، واخطار الاستيطان والتوسع باقية، والعلاقة مع المنطقة العربية علاقة سيطرة بالتعريف، هذا لا يعفينا من النقاش عن اشكال المواجهة العربية المحتملة دفاعاً وصموداً، مما يجعلنا أمام مناقشة نقطتين كم سنكون مسوقين عند نقاش مجمل الوضع العربي وعوامل نهوضه للرد على النقطة التي تقول آن الأوان لتوفير كل الموارد للتنمية الاقتصادية، وللاقلاع عن اهدارها في التسلح وبناء الجيوش، هل نستطيع أن نعتنق هذا التبسيط؟ نحن لن تتحول إلى واعظين، نريد أن نعرف مستقبل المنطقة. اذا كان مستقبل المنطقة، جزء من حماية تنميتها أن يكون هناك جيوش فيجب أن توجد. اذا كانت الجيوش "برازيت" على التنمية فيجب قول ذلك. لكن هذا الموضوع لا يناقش من زاوية واحدة، لأن نقاشه من زاوية، أننا نريد تحقيق تنمية فيما الوكالة

العسكرية معقودة لإسرائيل. هذا معناه الإقرار بأن هناك نظاماً شرقاً اوسطياً تحكمه هرمية على رأسها اسرائيل. اي نقيم كومىكون عربي اسرائيلي مثل الذي كان قائماً بين الاتحاد السوفياتى والبلدان الاشتراكية ، حيث المسؤولية الدفاعية معقودة للاتحاد السوفياتي، اذا كان الجواب أنه ما يزال في المستقبل ضرورات لكلام في المؤسسة العسكرية، في مؤسسة الصمود العسكري العربي، فما الآثار المترتبة على امتلاك اسرائيل سلاحاً نووياً؟ أي جيوش تبني، وكيف ندخل هذا العنصر في الاعتبار؟ بين جيوش هدهدت اوهاماً لدينا سابقاً بأنها ستدخل إلى تل ابيب، وبين جيوش تحمينا، ما الفارق؟ نحن في عصر لم يلغ فيه وجود القنابل الذرية مبرر وجود الجيوش التقلىدية، بل على العكس، منذ أن حصل التوازن الذري صارت كل الحروب تقليدية. يصبح الموضوع خيار عسكري، بأي معنى يصبح مفيد لنا في الدفاع عن انفسنا، ووهمياً في مواجهة اسرائيل؟ وما الخيار المؤذي لإسرائيل ومستطاعنا؟ لا يسدل الستار بجرة قلم بسبب أن الاتفاقات القادمة ستنهى كل هذا النزاع، فلا مبرر للجيوش. وهذه مناسبة ليشدد المرء كثيراً حول الأسباب الجوهرية التي تجعل من اسرائيل مصرة على اعتبار مصير الجيوش العربية بنداً من البنود الأساسية في الاتفاقات الجاري البحث فيها. هذه تجعل بانوراما الأسئلة التي توحي باتجاهات أجوبة، والبادئة من معقل الصراع العربي الصهيوني الأول ممثلاً بالقضية الفلسطينية وما يدور عليها، ممتدة للاقطار الأشمل، هذه هي الآن برسم التحدي على كل فكر، لكل طرف عربي طامح إلى أن يسهم بقسطه في نهوض وطنى قومى ديمقراطى متجدد أخذاً في الاعتبار دروس المرحلة الماضية، متعاطياً مع الوقائع ولا يغرد خارج البحث، ولا يستحضر روح صلاح الدين بغير محلها، يتحدث لغة موصولة بالواقع ولكنها واعية جيداً حدود هذا الواقع ومقوماته التاريخية والاحتمالات المستقبلية.

مداخلة الأمين العام تعقيبا على مداخلات أعضاء اللجنة المركزية حول المداخلة الخامسة التي قدمت في هذه الدورة

تجري الآن مداخلات تقع في باب مشروع النص، لذا لن آخذ الموضوع بالتسلسل حسب ما ورد على ألسنة الرفاق، وإن كنت سأحاول الا اظلم أياً من المداخلات. التسلسل هو تسلسل قضايا، قد يظهر الأمر كأنه من كل واد عصا، ومن كل مداخلة نقطة، في الأخير سيتم ادراجها ضمن التعقيب. لدي ملاحظة منهجية بداية لنعرف كم سيتملكنا، ونحن نناقش موضوعاً بهذه الأهمية، شعور صواب نسبي، وكم يجب أن يتملكنا شعور حذر نسبى، سىمضى وقت طويل قبل أن يلحق الوعي العربي الوقائع، بدءاً بوعي الانتلجنسيا العربية. وهذا أمر لا مرد منه. لا بد من فترة زمنية مليئة بالوقائع قبل أن يركب الوعي الديمقراطي القومي الوطني العربي، الأفق الثقافي العربي، الانتلجنسيا العربية، مختلف القوى الحية في المجتمعات العربية كل من موقعه، يركب مشروع وعي جديد للعلاقة بمسألة الصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية، يخدم

في القرن الحادي والعشرين ويتجاوز الوعي الذي عشناه في القرن العشرين. هذه فرضية يجب أن تبقى في ذهننا. سيمضي وقت قبل أن يرسخ هذا الموضوع.

نقطة ثانية: لا مفر في المطلق من مجازفات من النوع الذي نجريه كقراءة مستقبلية، وهذه أيضاً ستفرض نفسها. ليست ضمن خيارات أي طرف سياسي عربي أن يقوم أو لا يقوم بقراءة مستقبلية. (كما قلت لطلال سلمان آن صحىفتك تنظم الان "المندبة" والبكاء على الماضي، ثم ماذا؟ ما هي بضع الكلمات للمستقبل؟ إما أن تفتح الجريدة مجالا للمجازفة وإما لا تعود جريدة سياسية، بل اشبه بعاشوراء على الوضع العربي). لأي طرف سياسي لا مفر من أن يجري هذه المجازفة لما نسميه القراءة المستقبلية. وهنا يجب أن نعي أنه مهما بلغ تشديد أحدنا (حزباً أم قائداً أم مثقفاً) على القول أنا اريد أن اقرأ الوضع قراءة مستقبلية بمفاتيح
فكرية مستقبلية، التشديد لوحده لا ينجىه من أن تتخلل قراءته مفاهىم مانوية جرى تجاوزها. الحكم الذي يفصل باستقرار الوعي العربي ودقة، أو عدم دقة القرارات هو التجربة التاريخية. أردت قول هذا بداية لنعرف كيف نكون واثقين من الصواب بأي معنى وضمن أي حدود واقعية، هذه ليست دعوة لاستقبال كل كلام بالتردد، بل هي دعوة لاستقبال كل كلام بانفتاح ومزيد من الانفتاح باعتباره مسالة مستقبلية. بالنسبة لنا، لو لم تكن الوثيقة الفكرية البرنامجية هي التي نناقش لما اتخذ البحث هذا المنحى. لو أننا نناقش الظرف الراهن لاختلف الأمر. البحث يدعونا إلى أن نقفز بوعينا لأن مرحلة انتهت على وجه الاجمال، وإن كان لا أحد يستطيع الآن أن يحىط بتفاصيل الصورة المستقبلية (ما هي بالضبط الاتفاقات القادمة بين سوريا ولبنان... ما هي تماماً نتائج المفاوضات المتعددة... هذا له بحث). عندما سنضع تقرير الظرف الراهن سىكون علينا أن نناقش احتمالات وتوجهات الظرف الراهن، وهنا ليس ممنوعاً القول إنه سيبقى للقوى المستقبلية دور في اقتراح اضافة بعض الأمور في الحاضر. هذا ليس بحثنا الآن، وهذه ترد على عدد من النقاط التي وردت في المداخلات والتي ليست الآن موضع بحث. (كم هذه تسير او تعاق وكم تتحسن الشروط، وسائر الحلول ومضامين الاتفاقات لن تتساوى، وواقع الأنظمة حىال نفس مشروع التسليم بشروط إسرائيلية وكم هي متباينة... هذه لها بحث). ما أقوله أنه بالجملة، هذا الواقع الراهن نشهد سقف مخاضه، ونتكلم كلاماً برنامجياً مستقبلياً، ولذلك اتخذ البحث طابع كأنه قفز من صعيد، كيف نحسن بعض سلبيات التوازن الحالى العربي الاسرائيلي وشروط الاتفاقات؟ قفز من هذا الموضوع إلى موضوع آخر. وهذا هو المقصود بالتأكيد، لأن هذا على اهميته يمكن أن يعطينا برنامجاً تكتيكياً جزئياً يتناول الظرف الحالي ومختلف مكوناته، ولا يطلع منه أنه يمكننا قلب الطاولة من الآن ونمنع نفاذ هذه الحلول. لنبدأ من المحل الذي توقف عنده بحث عدد من الرفاق. بعد المتغيرات على امتداد القرن العشرين، وبعد الوصول إلى منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، ما هو برأينا المتغير الحاصل والممكن حصوله على فهمنا للمسألة اليهودية التي باسمها، وفي ظلها، ومن اجل زعم حلها، كانت إسرائيل والصراع العربي - الصهىوني؟

هذا سؤال في محله ما هو الصحيح حسب نظرتنا لهذه المسألة مصدَّرة إلينا؟ وما الذي فرضه نجاح التصدير كوقائع جديدة لا بد أن تدرج وتؤخذ في الاعتبار؟ ما التعديل الذي يحدثه ذلك على مقاربتنا لما يسمى الحل التاريخى الحقيقى للمسألة اليهودية العربية العربية - اليهودية؟ الرفاق شددوا على أن في كلامي تعيين لأصل نشأة المسألة، وهناك كلام الآن على كيفية معالجتها، ما الرابط بينهما؟ أياً كانت الحلول التي ستفرض، أو ستفرض نفسها للمسألة اليهودية، يبقى شطر أساسي من أصلها ضروري تعيينه على الدوام، ليس بصفته كلمة للتاريخ، لأن هذا الأصل سيتم فحصه دائماً، وكم ما تزال تجلياته متوالية، وبالتالى كم أن وعينا الأصلى لطبيعة المسألة اليهودية ما زال راهناً. نحن نقول إنه على صعيد كوني عالمي نشأ شيء اسمه المسألة اليهودية دار حولها سجال وصراع مرير كوني، وجهها الأول انفصال اليهود عن مجتمعاتهم ووجهها الآخر اضطهاد المجتمعات ليهودها.

هذا تاريخ وهذا حوله ادب غزير، هذا اصل المسألة. وبالتالي عندما تلقى نظرة انسانية ديمقراطية قومية متنورة علمانية رحبة ومن موقع عربي، لسنا مخطئين في القول إن منشأ المسألة اليهودية ليس عندنا، منشأها ليس الاضطهاد العربي لليهود، منشأها له وجهان: ماذا عن انفصال اليهود عن مجتمعاتهم، أين المشروع وأين غير المشروع في هذا الانفصال؟ وماذا عن اضطهاد هذه المجتمعات ليهودها؟ هذه هي في التاريخ المسالة اليهودية، مهدها ليس عند العرب، في أصلها الديني مسيحية - يهودية وليست اسلامية – يهودية. الخلاف ليس بين المسلمين والمسيحيين على المسيح، الخلاف الأصلى بين اليهود والمسيحيين على المسيح. وربما تكون النظرة الاسلامية المتضمنة في القرآن وما حوله للمسيح اقرب للمقاربة اليهودية منها للمقاربة المسيحية، لأنه لا اعتراف اسلامي بصلب المسيح، النص القرآني يقول "وما صلبوه ولكن شُبِّه لهم".

على أي حال هذا حافل في تراث الحضارة العالمية التي يطلق عليه أحيانا التراث اليهودي المسيحي، وأحياناً أخرى يُقال هو التراث الذي اخترقه الصراع الايديولوجي المسيحي. في الكلام الأصلي عن أن منشأ المسألة في مكان آخر، وان هذه المسألة التي عمرها آلاف السنين، لا يجري الحديث على تعاقب شعوب قديمة على مناطق وانهار ووديان وقارات بلغة المسألة القومية الحديثة بنت القرن التاسع عشر. هذا معناه إعادة وعي الدولة البابلية بين النهرين، وإعادة أنشاء الدولة الاشورية والدولة السريانية... لا يجري انتقال علم تكون السلالات والانسان وتطوره القديم ويفصل عليه المجتمع الحديث من مثل أن اليهود كانوا في ارض الميعاد، فأعيدوهم إليها، وحققوا لهم دولة قومية نموذج القرن التاسع عشر. ولماذا اليهود فقط؟ اذا اردنا أن نجعل الحاضر اسيراً للماضي بهذا المعنى، فلا يبقى أحد في مكانه. ليست معدومة المستندات الثقافية والسياسية المستمدة من الحداثة تلك النظرة العربية، شرط أن تكون نظرة عربية ديمقراطية علمانية متنورة للمسألة اليهودية على أنها نتاج مجتمع غربي مصدرة إلى فلسطين وإلى هذه المنطقة. هذه النقطة، أياً كان الحل المقبل، اذا استقبلت المنطقة هذه المشكلة وهضمتها استوعبتها وحلتها حلاً اخيراً، لا ينفى أن المشكلة مصدرة إلينا . مثلما أنه الآن لا يمكن أن يبدأ الحديث عن تاريخ الولايات

المتحدة الأميركية الا بحملة كولومبوس عام ١٤٩٢. وجود ولايات متحدة حالياً تجاوزات حروب "الكويبوي" والهنود الحمر لا يلغي منشأ هذا المجتمع على أنه قام على غصب ما، وهذا الغصب الذي انتقل إلى الشرعية استمر خمسة قرون، وهو ليس الغصب الوحيد في تاريخ البشرية، هناك أماكن اخرى فيها غصب وتحولت الى وقائع، ولا ينجو من ذلك أي حقبة من حقبات التاريخ العالمي، بما في ذلك انك تستطيع أن تتحدث عن فتح عربى شكل في حقبة معينة غصباً بالنسبة إلى الشعوب التي طرأ عليها، ثم تأسست وقائع عبر قرون لم يعد لها علاقة بالغصب الأصلي. لكن يبقى في تاريخ الفتوح العربية شيء اسمه: وخرجت حملات تريد ان تنشر الاسلام حرباً. على امتداد القرن العشرين كان الجواب العربي على هذا التصدير منذ ١٩١٧ حيث نشأ مطلب إلغاء وعد بلفور الى ١٩٢٧ و ٢٩ وإلى٣١ وإلى قبيل ٤٨، وبالنظر إلى أن الحجم التصديري كان يتطور من بضع آلاف من اليهود إلى بضع عشرات الالاف، إلى ما بدأ يدق باب ١٠٠ الف يهودي أو يزيد، ومعه تتطور علاقة هؤلاء الوافدين بالأرض، في عصر بالمفهوم العالمي، ترجح العلاقة القومية بصفتها رابطة ارض على العلاقة القومية بصفتها رابطة دم، على امتداد النصف الأول من القرن العشرين كان الجواب العربي يتسم بالآتي من كان منهم أصلياً على أرض فلسطين كجزء من الامبراطورية العثمانية فأهلاً وسهلاً به، ومن وفد يعود الى حيث أتي، هذا كحد أقصى، إلى حد أدني وضع حد للهجرة اليهودية عند المستوى الذي بلغته حتى يمكن السيطرة عل هذه المشكلة المصدرة بما لا يلغي هوية البلد. هذا الجواب العربي لو أنه قيض له أن تتوفر له قوة مقاومة ضاربة عربية (أعطى افتراضا تاريخياً)، كان يمكن أن يفرض حلاً للمسألة اليهودية، يقوم على استيعاب اصحاب الشرعية في الإقامة في فلسطين، وحجز الباب أمام من لا شرعية لاستقدامه إلى فلسطين، والنظر في أمر الفئة التي هي بين بين. وهذا هو الأمر الذي اشعل الثورات العربية، وجعل المسألة اليهودية المصدرة إلى فلسطين يتم الجواب عليها برد فعل عربي لست الآن في معرض التاريخ له، نستطيع أن نقول إنه كان لونا من ألوان مقاومة المجتمع المغزو للغزوة الوافدة عليه. اذا لم نقل هذا فنكون نضرب كل شرعية ما حصل منتصف القرن العشرين. قامت اسرائيل، وصولاً إلى الحرب الأولى عام ١٩٤٨ والحرب الثانية ١٩٩٧، لنعترف أنه في الوعي العربي للمسألة اليهودية مجسدة باسرائيل، ظل مستمراً اعتبارها مسألة مصدرة إلينا، ولا مجال لحلها باستيعابها ولا مجال لحلها الا بالحاق هزيمة بنيوية فيها، بصرف النظر عن السيناريو اللاحق على أي حرب، استئصال ماذا يخرج من اليهود وماذا يبقى منهم. حرب ١٩٩٧ نقول إنه تكتيكياً استدرج إليها عبد الناصر، لكنها ايديولوجيا هي حرب الحكم العربي باستعادة فلسطين، هي حرب السؤال العربي الملح بين ١٩١٧ و١٩٤٨ من مخيمات اللاجئين إلى المواطن المصري المتظاهر في القاهرة متى تحرير فلسطين يا ريس، متى تتوازن القوى، متى سنعود إلى البلاد... السؤال العربي الذي نشا بعد ٤٨ لم يكن قائماً على مسألة كيفية تحديد الخسائر المتبادلة أو الارباح المتبادلة بيننا وبين اليهود في فلسطين. بقى الفكر مركزاً على أن المسألة مصدرة، ولا يمكن لهذا الكيان المغروس أن يتم استيعابه. وعلى ذلك توجد حيثيات واسعة مستمدة من قراءة طبيعة المشروع ذاته، أن هذه مسألة لم تصدر الينا لتكون

مجرد مسألة اقلية أو قومية أخرى لها مطلب مشروع بحق تقرير المصير. هذه صدرت ومعها هذا الزخم وهذه الدىناميكية وهذه الأهداف والتطلعات وهذه العناصر التي تجعل منها شيئاً يتجاوز ذلك القول البريء بأننا نبحث عن مكان لجوء لهؤلاء اليهود المضطهدين في كل مكان من العالم، فأرض الميعاد هي مكان اللجوء الذي يوفر لهم السكينة والأمان.الاشارة إلى موضوع الدولة الديمقراطية في محله إلى حين الميثاق الوطني الفلسطيني عام ١٩٩٤، ومعه الشعار السياسي العربي الذي هو محور الخطاب السياسي العربي فلسطين عربية وتحرير فلسطين، إلى حين الكلام على دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني. كان الجواب أن هذه المسألة اليهودية الوافدة إلينا، مطلوب منا أن نرد بطريقة تجعلها مرتجعة من دون شكر. والأصليون الذين لهم شرعية يبقون في فلسطين، ومن وفد يعود من حيث أتي، لأننا لسنا مستعدين لتقبل هذه الغزوة المرمية علينا حتى نُكفّر عن مسؤولية العالم كله، وعلى ذلك ترتبت الحروب ومعاهدات الدفاع المشترك، البناء العسكري العربي وصفقات السلاح، وواحد من نوابض الحركة القومية العربية الأساسية وشعار فلسطين عربية وتحرير فلسطين، وآنذاك لا مبرر قبل ١٩٦٧ الا أن نقول تحرير فلسطين لأنه لم يكن هناك شيء اسمه من البحر إلى النهر، لأن فلسطين كانت ما تزال في حدود ١٩٤٨. على أهمية شعار الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، أنا لا ارى فيه كشعار نقلة واضحة المضامين، لأنه لم يُشرح، الوقائع لم تقدم مستنداً أو ركيزة لجعله يكتسب صفة الشعار الذي تسنده بنية في الفكر، وفي الواقع السؤال الذي يفرض نفسه على هذا الشعار: ماذا يعنى دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني؟ دولة ديمقراطية تنطلق من أنه بات بحكم الواقع على ارض فلسطين مسألتان مشروعتان مسالة يهودية يجب أن تحل حلاً قومياً مشروعاً، ومسألة عربية يجب ان تحل حلاً قومياً مشروعاً، وبالتالي دولة ديمقراطية يتساوى فيها حق تقرير المصير اليهودي مع حق تقرير المصير العربى، فينجم عنها بصرف النظر عن تركيبها الانفصالى الاتحادي الفدرالى الكونفدرإلي دولة حل لمسألتين قوميتين، احداهما مشروعة هي المسالة العربية، والثانية ناشئة ولو على قاعدة رصد أصلي وقرار غير شرعي أصلي، ولكن بمرور الزمن نشأت كتلة يهودية ذات علاقة بالأرض التي أتت إليها لم يعد ممكنا الكلام عنها بلغة الذي أتي ليعد من حيث أتي، فصار هناك مسألة قومية بحكم الواقع، نريد أن نحل المسألتين حلاً ديمقراطياً في اطار دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطينى ثنائية القومية، ثنائية الكيان، فدرالية كونفدرالية، موحدة، غير موحدة. . . كلنا نذكر أن شعار الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني لم يحظ بأي شرح من هذا القبيل. أكثر من ذلك، عندما كان يستطرد في شرحه يُقال دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في ظل مواطنية كاملة. هذا معني دولة عربية ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، نحل فيها المسألة اليهودية كمسألة مواطنين يجب أن يحظوا بالمعاملة المتساوية امام القانون كما يحظى سائر العرب. الذي اطلق شعار الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني مشروع حوار لم يكمل، ليس لنقص في الصياغات ولا لأنه لم يتجرأ مفكرون يدفعون باتجاهه أكثر، لم يكمل لأن مسار الصراع العربي - الصهيونى الواقعي كان في مكان آخر. من هزيمة حزيران

والرد اليهودي عليها، والرد العربي عليها ومضاعفاتها، مسار الصراع كان يرسم للوقائع على الأرض شيء آخر. ولكن كان هو أول مؤشر على قابلية الفكر القومي العربي بان يناقش المسالة اليهودية، اذا ما كانت فعلاً مطروحة على أنها مسألة كتلة ذات هوية ما، في الأصل آتية من أربع رياح الأرض، وليست قومية ذات تاريخ، بالمعني الذي اكتسبه مصطلح القومية في القرن التاسع عشر، ولكن بالاستتباع صارت كتلة ذات هوية ومصالح وروابط معينة بالأرض. فكانت أول اشارة لاستعداد العقل القومي العربي على أن يخطو خطوة في اتجاه نقاش مسألة اليهود يتجاوز على الموقف من الكتاب الأبيض عام ٢٩ (نحد من عدد اليهود ونفتح بحث في من له حق). من ٦٧ إلى ٧٢، كلنا نذكر بان المنطقة كانت تعيش حالة حرب مستعرة، كل طرف (العرب وإسرائيل) يبحث عن تتمة لحرب ٦٧. العرب يبحثون في كيف يردون على الهزيمة، واسرائيل تبحث على شاكلة ذلك الهاتف الذي لم يأت إلى داىان عام ١٩٦٧ والذي افترض انه بعد هزيمة العرب، سيتلقي أول هاتف من أول مسؤول عربي يطلب فيه الحل. اسرائيل تنتظر التنازل العربي والعرب يتنظرون رد الصفعة على الهزيمة، مما اسفر عنه حرب ٧٣ التي دارت على كافة الجبهات، وكأنها حرب يختلط بها حابل ٤٨ بنابل ٧٣ من دون تعيين إلى أىن يمكن أن تصل. وبعدها صار مباشرة البرنامج المرحلى. ما لم يُقل في حينه من الجانبين أنه عندما تعلن برنامجاً يقول ويعتبر أن موضوع النضال هو التوصل إلى اقامة دولة فلسطينية في فلسطين، معناها أننا نقول في ضوء ذلك تتحدد العلاقة مع الكتلة اليهودية لأننا لم نعد نقول البرنامج محوره الغاء الدولة اليهودية من فلسطين، اهل الرفض والقبول تساجلا على ضمنية الانتقال البرنامجي إلى القول بدولتين على أرض فلسطين، واحدة يهودية والأخرى فلسطينية. الآن بات الأمر يقال بصفته من ادبيات استمرار الصراع مع اسرائيل. الحكم الذاتي ممر بسيط نحو الوصول إلى دولتين على هذه الأرض، المستند الدولي التاريخي قرار ١٩١، عودوا القهقرى الى وقت التقسيم، هذه المرة كعرب نريد قراراً من الأمم المتحدة يسمح بتقرير مصير الشعبين الفلسطيني، واليهودي على ارض فلسطين، على قاعدة حق كل منهما في أن تكون له دولته المستقلة. هذا هو المعنى الفعلي لبرنامج ١٩٧٤. لماذا بدء الانتقال منذ ذلك الوقت؟ لأنه الآن هناك كل الضغوط للتدهور عنه، ولجعله ينتهي أن الثابت هو دولة يهودية على أرض فلسطين، وقيد الدرس ماذا يعطى للفلسطينيين من اشكال موازبة من الحكم الذاتي على أرض فلسطين، هذا مضروب بما توالى بعد حرب ٧٣، حرب ٨٢ في لبنان، وصولاً إلى الانتفاضة وما تلا الانتفاضة، هنا لا بد من قول ما يبدو تعديلاً وقائعياً قاهراً على الفكر قبل أن يكون تعديلاً فكرياً املته ضرورة مراجعة موقف اصلى كان بمستنداته الفكرية والثقافية وتحصيله ومفاهيمه خاطئاً. ما التعديل الواقعي؟ بين القدرة على القول إن المسألة اليهودية مُرحّلة إلينا على غير وجه حق، اعيدوها إلى مهدها، ونحتفظ بمن كان من اليهود في عالمنا العربي وفي فلسطين بأمان وسلام. وهذه مناسبة للقول أن العدد الأكبر من اليهود العرب لم يكن مقيماً في فلسطين، العدد الأكبر كان مقيما في شمال أفريقيا، في امتداد المحنة التي اصابتهم في اسبانيا، الكلام الذي كان عام ١٩١٩ في المؤتمر العربي عام ١٩٢٠، ومؤتمر ٢٩ وفي اضراب ٣٦ في فلسطين، وفي التعقيب على الكتاب

الأبيض عام ١٩٣٩، الذي كان فيه شيء من اليسر بالقول إنه لم يفت الأوان على التحكم بهذه المأساة المصدرة وما نزال في منتصف الطريق، اعيدوا الشطر الأكبر منها إلى مسقط رأسها ونحتفظ بالشطر الذي له مشروعية عندنا، هذا عاماً بعد عام وعقداً بعد عقد، وحرباً وراء حرب، وديمغرافيا وراء ديمغرافيا، ونمواً سكانياً وراء نمو سكاني، واستيطان مقابله تشريد ومرور الزمن، بدأ يضيف (وهنا اؤشر إلى الجديد في الواقع) إلى المسألة اليهودية على امتداد تاريخ من الاستيطان تمادى قرابة قرن من الزمن. الجديد هذا الوافد الينا من الخارج غرس جذوراً له هنا على امتداد ما يقارب القرن من الزمان، بما لم يعد معه مجال التجاهل وجود كتلة يهودية لها هذا الوزن قررت لنفسها مشروع هوية قومية، أنشأت اطاراً لمراكمة عناصر هوية، ركبت مجتمعاً وانشأت مصالح، جذبت سيلاً من الهجرة بلغ عدد سكانها أضعافاً مضاعفة عن العدد الأصلي، بحيث بات من غير الممكن أن يُمرر مطلب عربي وسط هذا الوضع العالمي قوامه أن اعيدوهم إلى حيث أتوا. وبالتالي الخطاب الغربي الذي بدأ ماذا نفعل باليهود بعد الحربين العالميتين، انتقل إلى أين نعيدهم؟ هاتان جملتان يلخصان تاريخ تكوّن اسرائيل، على منطقة الأصل فيها مع مطلع القرن العشرين أنها كلها أجزاء من امبراطورية عثمانية كبرى، والمشرق العربي منها على وجه الخصوص، كياناته لا تكاد اعمارها تتجاوز عمر الكيان الفلسطيني. هذا كله لا معني له اذا كنا سنرى مقابله عدد الأكراد ١٣ مليونا والأرمن أكثر من اليهود. هذا الكلام الذي لا معنى له، أهميته أن هذه الكتلة التي انشأت هذا الحجم من وشائج الصلة بينها وبين معظم فلسطين، تحميها هذه القوة العسكرية الكبرى التي الحقت هذه الهزائم بالعرب، وبالتالى نناقش على مائدة مستديرة نقاش غير المنتصر. هذا هو الجديد الذي أصله غصب وقسر وسلب وتصدير غير مشروع وتجاوز حقيقي على ابسط مصالح الشعوب العربية، من الشعب الفلسطيني إلى سواه. لكن هذا الفعل عندما أصبح مديداً متمادياً مزمناً وركب واقعة وراء واقعة، وحمته حراب وراءها خزان من القوة، وسجل موقعة وراه موقعة انتصر فيها، ويحظى بهذا الدعم عالمياً. هناك مزيج من الواقعية السياسية واستنباط الحلول لتحديد الخسائر العربية. كله عمل ليقول في النهاية أنه اذا كانت المسالة اليهودية في وجهها الأهم بالنسبة إلينا هي مسألة المشروع المصدر إلينا كي يكون مشروع استيطان وتوسع وسيطرة، هناك وجه آخر لم يعد بإمكاننا تجاهله، أنه وهو يسلك هذا الطريق، ركب على أرض فلسطين كتلة من اليهود تعدادها يتجاوز الـ ٤ ملايين، تُقرأ كم صار لها مصالح مرتبطة فعلياً بالأرض، سواء كانت من غُلاة المشروع الصهيوني أو من أعدائه أو المتحفظين عليه، بأنك لا تجد في كل تلاوين انقسامات المجتمع الإسرائيلي ومختلف المواقف من المشروع الصهيوني، لا تجد برنامجاً يهودياً محوره عودة اليهود إلى حيث أتوا، وحل المشروع الصهيوني بحل هذه الدولة. حزب مابام والحزب الشيوعي الإسرائيلي هما مع كيان اسرائيل، لكنهما ومعهما ما تزبن سابقاً واوساط يهودية متنورة ومنهم الفيلسوف الذي قضى نحبه اخيراً يتميزون بأنهم مع دولة فلسطينية. كيف انقلبت الآية فكرياً؟ انقلبت فكرياً لأنها انقلبت وقائعياً. ولم يعد من مجال لعقل سياسي عربي خلاق، لا يكرر فقط المبادئ، ولا هو فكر صوفي، ولا هو يسبح في عالم المثل، يريد أن يبتكر حلولاً خلاقة للمعضلات التي

يواجهها أمة وكيانات وانظمة واقطاراً تستطيع أن تحد الخسائر حيث يجب، وتنظم الأرباح حيث يجب. وبالتالى هناك ملامح مقارية أكثر واقعية لما لم يعد ممكناً تجاهل التعاطي معه من المسالة اليهودية تعاطياً ايجابياً بحكم كل هذا المسار التطوري. بل أكثر من ذلك أقول إن الطريق إلى تجدىد شرعية الموقف العربي مما هو متجاوز ما هو غصب وعدواني من المشروع الصهيوني بات من ممراته الالزامية قول الكلام المتنور الواقعى حول الحل المطلوب للمسألة اليهودية، الاستعارة التي أتىت على ذكرها أن القرن ابتدأ بطرح مسألة يهودية، وانتهينا بطرح مسألة فلسطينية، لا تلغي بأنه في النص الذي نقترحه، سنبقى في وضعية: وما حلنا للمسألة اليهودية؟ وراء الكلام الذي يشدد على حل المسألة الفلسطينية والعربية هو من أجل الحديث عن حلنا الخاص للمسالة اليهودية، ماذا نستنتج من كل ذلك؟ نستنتج أننا الآن كمنظمة تنشد التجدد تواجه المسؤولية الفكرية، عن تغطية ما حصل وقائعياً من تحول سياسي من مطلب عروبة فلسطين، تحرير فلسطين بكاملها، إلى مطلب: دولتان على ارض فلسطين. هذا في السياسة يقدم بأشكال متعددة، بعضها أنه تفرضه البراغماتية الحاسمة، وبعضها دولتان بصورة مؤقته إلى أن يحين أوان تدمير الدولة الأخرى، وبعضها دولتان ولا تتحدث... اترك الوقائع القادمة تتحدث. لا نستطيع أن لا يكون لنا التغطية الفكرية الجادة لهذا الموضوع بصفته الموضوع الذي يعيد تعريف قضية فلسطين، بالنسبة لليهود مع مطلع القرن هي قضية السعى إلى تحويلها وطناً قومياً له. قضية فلسطين بالنسبة إلى الشعب الفلسطينى والعرب منذ مطلع القرن هي قضية المحافظة عليها وطناً لهم. قضية فلسطين مع نهاية القرن العشرين هي قضية البلد الذي يجب أن تفرض فيه معادلة حقين متساويين لتقرير المصير، أحدهما للشعب الفلسطيني وثانيهما للشعب اليهودي ، بما يتيح للاثنين أن يقيم كل منهما دولة مستقلة على هذه الأرض، هذه هي المسافة السياسية التاريخية التي قطعت. حتى ولو كنا نرىد استعادة مصطلح دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، ولكن بوعى منتصف التسعينيات، وبقرار أننا لا نريد استعادة الكلام مغلفاً، بل واضحا. (ابو جهاد كان يقول عنها أنها اقصر الطرق لتدمير الكتلة اليهودية، وكان ماجد أبو شرار يقولها على اساس أنها أول ملمح في مناقشة ماذا يمكن أن نفعل في اليهود، وكان نايف حواتمه يقولها على أساس أنها من "موضوعات اليسار"). الآن، اذا كنا سنقول دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، وبصرف النظر عن الشطحة في الفكر الدستوري التي تعين ما اذا كانت هذه الدولة دستوريا دولة واحدة، اتحادية او كونفدرالية، فان وقائع القرن العشرين تضعنا أمام المسؤولية التالية ديمقراطية بأي معنى؟ ليست ديمقراطية فقط لأنها دولة قانون تجاه الناس والمواطنين، ديمقراطية كم هي اطار الممارسة حق تقرير المصير الحر للهويات القومية في ظلماء دولة ديمقراطية تكون على الأفراد والجماعات في آن، مما ىعني أنه في الأصل علينا طرح سؤال هل هناك من إمكان لدولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني على غير قاعدة الاتحاد الطوعي بين الشعبين اليهودي والفلسطيني؟ ديمقراطية الدولة لا تتحدد فقط في العلاقة بينها وبين مواطنيها، وبينها وبين جماعاتها، اذن من الأمور التي كان يطرحها أصلاً مبدأ الدول الديمقراطية سابقاً، أنه يمكن أن يكون الممر إليها دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني،

لا يتم ترحيل احد، ولا يباد أحد، والجميع موجودون تحت مصطلح يتمتع فيها المسيحيون والمسلمون واليهود بالمساواة. الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني ودولتان على التراب الفلسطيني لا ينهض بينهما سور صين فاصل، على الأرجح أن قيام دولتين متكافئتين في الاستقلال والسيادة، اذا ما حصل على الارض فلسطين، هذا التكافؤ والسيادة ربما يكون الطريق الاقصر نحو اتحادية ما، نحو كونفدرالية، ما لا تسودها علاقات سيطرة ولا علاقات غصب، وبالتالي لا يكون الانفصال هو الارجح، واذا حصل هذا الانفصال فهو انفصال في علاقات ديمقراطية بين دولتين مستقلتين. واذا لم يكن انفصالاً، فهو على دولة ديمقراطية بمعنى الديمقراطية تسود حكماً في العلاقات بين الأفراد والجماعات والثقافات والاديان والمصالح... من هذا كله نخلص إلى ما ضربنا منه بسهم حتى الآن اسمه، أن هذه المنظمة وهى تتوجه نحو إعادة صياغة برنامج تقرر بأنه لم يعد ممكناً الدوران على مفاتيح ومعطيات ومفاصل الصراع العربي - الصهيوني بمفاهيمه وافكاره وقضاياه ووقائعه، وأن أقصر الطرق إلى إعادة استيعابه هو الفصل فيه، هو أن تجلوه نظرة فيها من الرحابة الشيء الكثير، حتى في ظل الرحابة تحفظ المصالح العربية المشروعة بمعنى من المعاني، هذا بالنسبة إلى المسألة اليهودية نسخة مطلع القرن العشرين ونهاية القرن العشرين، ماذا حصل بين التاريخين، وبأي معنى هناك تعديل اضطراري حصل؟.

المسائل الأخرى تناولت الوجهة العامة في قراءة مستقبل الصراع العربي الصهيوني، والصراع الفلسطيني - الصهيوني بصفتها وجهة، أنا كنت أجزم من خلالها بأنها وجهة تستند إلى تناقض قائم ومقيم، ليس مرشحاً للحل على قاعدة التصالح مع المشروع الصهيوني كما هو، وبالتالي سيكون هناك صراع له اشكال متعددة. الكلام الذي يأخذ طابع قفزة استشرافية لا يفوته أنه يقال عند نقطة ما زال ما اسميناه مصطلح المسار الانحداري يتوالى فصولاً، فهو كلام ليس برسم التغطية الفكرية لما هو جار راهناً. هذا كلام برسم استشراف ما يمكن أن يتولد عن وصول الجاري راهناً إلي قاعه الأخير، لأسباب عديدة من بينها أن القاع الأخير في طبيعته مولد لتناقضات قادمة. فلا نناقش الاستشراف المستقبلى بلغة أننا لا نرى حالياً... حاليا لا نرى نهوض تناقض، ولا نهوض صراع. المنطقة تشهد زفة تسليم بالأمر الواقع الاسرائيلى وفق أسس وشروط معينة.

هناك مداخلات ارادت أن تعدل او تعقب على مداخلتي التي ورد فيها اشارات عامة، أجيب أن نصنا الذي سيصدر سيكون مشبعاً بالوضوح حول كل نقطة. لذا اجدد أن ما قلته ليس سلاماً عابراً، أنه سلام ذو مواصفات وقيود وميادين شتى لا تفلت منها الحياة العربية في أي منحى من مناحيها، وهذا كله قاهر ويجب أن يظهر ويوضح، ولن نكون مع القائلين بتمجيد هذه الاتفاقات، وأنها اعطتنا حقوقنا، كما لن نكون مع القائلين بأن هذه الاتفاقات كان ممكنا تجنبها لو أننا احسنا النوايا، نشرح الوضع كاملاً حتى نقول إنه على قاعدة وعيه، بأنه في هذه الاحتمالات التي تبقى مفتوحة، وبالنظر إلى هذه العناصر المكونة للصراع العربى

الصهيوني المنطلقة من قراءة متجددة لثوابت في المشروع الصهيوني لا نرى في التوازن العربي الإسرائيلي حالياً توازناً مرشحاً لتبديلها، فاذا ظلت الثوابت تنجم عنها هذه النتائج، وعلى هذه النتائج تصبح المنطقة مرشحة التوليد هذه الردود، مما سيجعل الكلام المستقبلي كلاماً في محله، وليس وسيلة تخديرية للقفز على الآم الواقع الحالي، من آلام الواقع الحالي مشخصة تشخيصاً يرفض أن يعتنق خطاب التبشير بأن ما حصل وسيحصل، هو سلام من الجانبين، ورافضاً أن يعتنق خطاب التبشير بأنه ببساطة يمكننا قلب الطاولة. على قاعدة كلام يضرب عميقاً في حقيقة ما يجرى سينتقل إلى تعيين العوامل والحوافز التي ستبقى فاعلة من هذه البوابة في مستقبل المنطقة. أنا لم استعمل البتة ولن استعمل تعبير الرافعة التاريخية. قلت إن مخططي في العرض الأصلى أن يكون المدخل قراءة في دواخل الوضع العربي، فننتهي في اثر الصراع العربي الصهيوني في نسخته القادمة، والسيطرة الأمبريالية على دواخل الوضع العربي، ولم يكن ليتغير الأمر لدي، لذا عدت فأخذت هذه المداخل التي اعتبرتها اليفة لنا، (الخطا ليس في الدخول، الخطأ في كيفية الدخول)، تدخل من نقاش المحيط الخارجي حول الوضع العربي بشرط أن نتكلم فيه بشكل صحيح ليمكن إعطاء الوضع الداخلى حقه. اذا تحدثت في الوضع الخارجي بطريقة خاطئة، فإنك تسلب الوضع الداخلى حقه، على أي حال، جوهر الفكر الذي ادعو له منذ أن بدأنا نراجع، هو ضد الاختزالية على الدوام في
الاشتراكية والتطور العام وقراءة عوامل تطور البنية الاجتماعية، وبالتالي يجب أن لا يشتبه اطلاقا بهذا الكلام، المشدد على أهمية الموقع الذي سيبقى للصراع العربى الصهيوني وقضيته المركزية أن لا يأتيه اشتباه باننا نتحدث عن رافعة تاريخية. على العكس، أنا انهيت كلامي أمس بان هذا الصراع بحاجة إلى رواقع داخلية في البنية العربية، كي يسلك طريقه نحو استعادة الحقوق العربية. لم ارم ولا أرمي اطلاقاً لتكريس مركزية الصراع العربي - الصهيوني والقضية الفلسطينية في أي صيغة اختزالية على الاطلاق. وهذه مناسبة للقول إنه ليس ضرورياً أن يكون للوضع العربي قضية مركزية واحدة، الوضع العربي له برنامج يحشد مجموعة قضايا مركزية هذه واحدة منها. هذا يرد على كل الذين ناقشوا المداخلة من زاوية كم فيها من استبشار وكم فيها من تشاؤم او تفاؤل في محله، كم ينسب في اللوحة القادمة الى الصراع العربي - الصهيوني من مكانة في محلها أو في غير محلها. ابداً لم يكن القصد لا القفز على وقائع ما هو مسار سيصل بنا إلى سلام وصفته أنه في ظل موازين القوى الراهنة هو أقرب ما يكون إلى السلام الإسرائيلي المفروض على المجموع العربي، منه إلى السلام العربي الإسرائيلي المشترك على قاعدة تظهيره وتوضيحه. ولو كان الفصل المفتوح حالياً يتصل بمقومات حلول تاريخية طبيعية ما للصراع العربي الصهيوني، عندها يطرح سؤال لماذا سيتجدد الصراع العربي الصهيوني بهذا الزخم؟ ولأن ما يجري حالياً لا يتصل بحلول تاريخية لها سوية يمكن أن تشكل نهايات معينة لقضايا معينة وتقفل ملفات، لأنه كذلك نقول إنه يمكن أن تقهر المنطقة العربية بانظمتها وبالقوى السائدة على رأسها والقيمين عليها إلى اشعار آخر، لكن استمرار قهرها والتمكن منها يعادل افتراض "خلقنا بعضكم فوق بعضكم درجات"، وهذا هو نظام الكون، هذا فكر غيبي ليس هو الفكر الذي

نحن بصدد مناقشته. نحن نناقش انه على هذا المستوى من القهر كم يدوم "الباكس" الاسرائيلي في المنطقة، كم يدوم وبسكينة من ولصالح من؟ ومتى تبدأ مشكلاته ومعضلاته.

النقطة المطروحة والمتعلقة بالمشروع الصهيوني وقراءة التحوير الذي حصل فيه، في ظل هذه المفاوضات من اسرائيل الكبرى إلى اسرائيل الحالية، ومعه المخاض الممكن في المجتمع الإسرائيلي ما احتمالاته فى ظل عدم تعود اسرائيل على علاقة سلمية مع العرب، وموضوع الدولة الفلسطينية وكم تصبح واردة في ظل مخاض اسرائيلي قادم اذا كان المجتمع الإسرائيلي امام تحدي السلم... من المشروع أن تناقش المسائل المثارة آنفا، وهنا أيضاً أريد التمييز بين صعيدين، في حديثي في الأمس حول ما اعتبرته استمرار المشروع الصهيوني متمتعاً حتى الآن بدىناميكيته الأصلية، ودون أن اري في ما حصل من تعديل في الأداء السياسي الدبلوماسي لاسرائيل في هذه المفاوضات ما يمكن أن يشكل تعديلات جوهرية بنيوية على المشروع إلى غير رجعة. أنا قلت إنه بين الليكود وحزب العمل هناك فارق شرحته، وهذا جعل المفاوضات تنتقل من مفاوضات مماطلة إلى مفاوضات للبحث عن اتفاقات. الآن هذه الاتفاقات التي تبحث عنها اسرائيل بدأتها مع الشعب الفلسطيني (منظمة التحرير الفلسطينية) وسارت مع الأردن، وستصل إلى سوريا وتنتقل الى لبنان، هل هي اتفاقات لم تقدم فيها اسرائيل شيئاً بالنسبة إلى النتائج الجغرافية والعسكرية التي نتجت عن حروبها السابقة؟ أنا لم اقل ذلك. بالتأكيد في هذه الاتفاقات ضفتان، في الضفة التي اسمها يقدم شيء إلي الشعب الفلسطيني والى سوريا ولبنان، وليس صفراً. في سياسة اسرائيل حيال الاتفاقات مع العرب بقيادة حزب العمل بديلاً لليكود هناك تعديلات عن سياسة كانت تضمر إبقاء المفاوضات معلقة تعليقاً مديداً لإنجاز الترانسفير الفلسطيني، وهضم فلسطين بكاملها والتطلع الصريح إلى ما يتجاوز ارض فلسطين، والحديث عن الضفة الشرقية، وما اذا كانت لإسرائيل أم للملك حسين، وجعل الاستيطان هو المفاعل الوحيد المقرر لمصير كل المشروع، واخضاع كل العلاقات الخارجية إلى اسرائيل، بما فيها علاقاتها بالراعي والعراب الأمىركى.

الموضوع الإستيطان، أن نقول هناك تعديلات في سياسة حزب العمل عن سياسة الليكود بما يجعل اسرائيل حزب العمل أكثر قدرة على عقد اتفاقات راجحة لمصالح اسرائيل، بينما لم يكن اللىكود يكتفي بهذا الرجحان، التعديلات بهذا المعني صحيحة، وبالتالي حتى ونحن نقول اتفاقات غير متوازنة، ليس معناها اتفاقات من طرف واحد، الأدلة على بدء مقارية تعديلات في بعض ثوابت المشروع الصهيوني، عدم أقراره في شراكة في ارض فلسطين (الأساس الاستيطاني الذي أشرنا له على امتداد المداخلة)، ثم نمط العلاقة التي يرمي إلى تأسيسها مع المنطقة العربية (علاقة التفوق والسيطرة والضبط والقهر ونمط التعاطي مع القضية المباشرة للمشروع الصهيوني أي القضية الفلسطينية). هذان الثنائىان من عدم التصالح مع القضية الفلسطينية وعدم الامكان للخروج من جلده كمشروع سيطرة، عنهما تتسلسل سائر الثوابت. بهذا المعني أنا افرق بىن برنامج سياسي لحكومة اسرائيل، نستطيع أن نقرأ بمرآته سائر البرامج التي طرأت في سياسة اسرائيل منذ قيامها حتى الآن، وبين مشروع صهيوني له ثوابت اصلية تعطف عليه هذه

البرامج. لا شك أن هناك قراءة عندما سنصوغ رأينا في الممر إلى السلام العربي - الإسرائيلي نسخة ٩٤ - ٩٥، سنناقش أي سياسة اعتمدت اسرائيل، أي برنامج؟ وأنا ارى أننا لسنا مضطرين اطلاقاً حتى نسوِّد الصورة أكثر مما هي سوداء. الاسئله المطروحة تطال البنية، الأجوبة عليها تقع بالضبط في خانة ضرورة تعيين الشروط
التي ترجح الأجوبة على هذه الأسئلة في هذا الاتجاه أو ذاك ، والا يصبح كلاماً انتظارياً على غير شروط وعلى غير مقومات وعلى غير أسس، وبالتالي يمكن أن تكون الأجوبة من مادة توازن معين فنكون أمام افتراضات لا ينهض عليها أي شيء حقيقي. بالأمس شددت على نقطة ليس عبثاً: التسليم أو عدم التسليم بقيام دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين هو المؤشر الذي اعتبره الحاسم في اعلان تبدل في المشروع الصهيوني، حقيقي إلى غير رجعة. لأن هذا ينقله من مشروع متسلح بالخرافة والتوراة إلى مشروع متسلح بوقائع مائة عام. مشروع يتسلح بوقائع المائة عام يمكن له ان يناقش كل ما حصل، من تركيب كيان الدولة ومجيء ٥ ملايين يهودي، بناء هذا الاقتصاد، إقامة هذا الوضع فهل يمكن بعد كل ذلك الاستمرار في حروب إبادة متبادلة أم أننا سنفك هذا الوضع، ونعيد كل واحد من اليهود من حيث أتى (الألماني إلى ألمانيا والفرنسي إلى فرنسا...)، وهل هذا هو الحل لمشكلات تطرأ تحت عناوين توالد ظواهر قومية... على كيانات. ام أن كل هذا يفرض علينا الحديث بكلام عقلاني واقعي منطقي أنه على هذه الأرض يحق لليهود أن يقيموا دولة فاعترفوا بها اعترافاً صادقاً، وعلى هذه الأرض يحق فيها للشعب الفلسطيني أن يقيم دولة ستعترف بها اعترافاً صادقاً. هذا بداية مشروع آخر، هذا بداية طرح مشروع تصالح حقيقي بين مشروع أقامة دولة اسرائيل وبين الوطنية الفلسطينية على قاعدة تحوير في كليهما، على قاعدة تنازل تاريخي ستقدمه الوطنية الفلسطينية عن جزء من ارضها، وعلى قاعدة تنازل تاريخي ستقدمه الحركة الصهيونية عن جزء من أهدافها. لكن هذا الدليل ليس الآن في المطال، والنسختان المتصارعتان اسرائيليا الليكود وحزب العمل لا تتصارعان جوهرياً حول القبول أو عدم القبول بدولة فلسطينية. تتصارعان حول كيفية تقرير مصير الشعب الفلسطيني وتمكينه في أن يتولى شؤونه بنفسه، وكيفية التصرف مع شطر من الأرض الفلسطينية، بما يزيح أو لا يزيح عن اسرائيل عبئاً، وبما يجعل هذه الأرض غير مرشحة على الدوام لأن تشكل دولة. ولذلك كان الخيار الأردني تاريخياً هو خيار حزب العمل، فيما خيار الوطن البديل هو خيار الليكود. الخيار الأردني هو خيار ربط الشتات الضفة الغربية بالأردن، وبالتالي حزب العمل قاطع في القول مثل الليكود لن يكون بين عمان والقدس مجال لدولة ثالثة. هذه مقولة فكرية عند حزب العمل. الآن يمكن السؤال من أين تستمد ثباتها الأبدي هذه المقولة؟ أجيب أن لا ثبات أبدياً، هذه ثابتة بمقدار ما أن المقومات الوازنة باتجاه فرضها حقيقة الحقائق. يمكن أن تتبدل، لكنها تتبدل تحت وطأة عدة عوامل، صحيح أن الحكم الذاتي الذي أعطته اسرائيل للفلسطينين لا قيمة له ومحدود جد. وأنا قلت امس أنه اذا ترك الأمر للديناميكية الإسرائيلية أن تكون لها الكلمة العليا كما حصل خلال العام الأخير، فهذا الحكم الذاتي سيجري التقنن في اقل منافذه ومنعه من أن يتمدد إلى ما يقارب أي استقلال. لكن هذا أحد وجهي المعادلة. الوجه الاخر

للمعادلة اي ديناميكية فلسطينية ستواجه كفاحياً ومختلف الوسائل والأساليب من دون اسقاط أي وسيلة أو اسلوب من الحساب، أي ديناميكية فلسطينية ستواجه هذا العنت الاسرائيلي وستخطط لتوسيع رقعة هذه الفجوة التي فتحت والتي للمرة الأولى يجري فيها التعاطي مع الشعب الفلسطيني مرجعاً عن قضيته مع تزوير قضيته. إن ديناميكية فلسطينية يمكن أن تجعل من هذه السياسة المعتمدة من حزب العمل والمعتمدة في سياسة الليكود والقاضية بمنع حكم ذاتي، أي شروط في الديناميكية الفلسطينية يمكن أن تحولها إلى فسحة نحو الاستقلال. هذا صحيح. عندئذ يمكن القول إن هذا الثابت في المشروع الصهيوني القاضي برفض الدولة الفلسطينية المستقلة، هذا قابل لأن يخضع لضغوط في اتجاه تبديله اذا استقامت الديناميكية الفلسطينية على مقومات زخم طويل النفس قادر على الاستمرار في الصراع إلى أن يحدث التعديل اللازم في موازين القوى الخارجية، مما يفرض نفسه على بنية القرار الداخلي. التعديل في حرب فيتنام كان عبر الربح على الأرض من أجل أن تكسب في الكونغرس، الرغبة الأميركية الأصلية ليست في أعطاء فيتنام الاستقلال، القتال ولد عوامل غيرت مما كان يبدو ثابتاً في السياسة الأمىركية في الخمسينيات والستينيات والشطر الأول من السبعينيات. لا حدود الحكم الذاتي الحالي لوحدها، ولا تراسيم الحدود التي ستحصل مع الدول العربية والتي بموجبها هناك انكفاءات وتعديلات على الحدود، هذه استطيع أن اقرأها على أنها مشروع طي صفحة احدى خاصتي المشروع الصهيوني، وهي خاصة الاستيطان المرشح للتوسع. هذا الأمر ليس مستعصياً في المطلق، ليس أبدياً، شرط أن تقابله دىنامىكيات معاكسة تفرض عليه تعديلات قسرية. النقطة حول المخاض الممكن في المجتمع الإسرائيلي في ظل السلام، كم ينحو منحى إمكان حدوث تغيرات، لأن هذا كىان غير متعود على علاقة
سلمية مع العرب. أريد في هذا المجال أن افتح قوسين حتى نتفاهم على التعابير. هناك علاقة حربية وعلاقة سلمية وعلاقة تناقض وعلاقة صراع. اذا نحينا جانباً مصطلحات الحرب والسلام بما هي الحرب هي الحرب، والسلام هو نقيض الحرب، أنا ارافع طويلاً أن هذا المجتمع الاسرائيلي لا يحيا الا بالصراعات مع الفلسطينين والعرب. هذه نقطة للنقاش. لا يحيا بحجمه، لا يتنفس من رئتيه الا بعلاقة سيطرة وبعلاقة فوقية، وبالتالي ليس صحيحاً أنك اذا أدخلت إليه العناصر العربية، وصار الصراع جوانياً هو الأقل مناعة في القدرة على الاستمرار مستنفراً استنفاراً صراعياً. هذا افتراض غير بديهي. ايديولوجية الدولة وعلة وجودها ووعي الأصل في هذا الوجود، وكون النشأة على مرمي من العقود فقط، وكون اسرائيل مقتلها أن تتحول إلى دولة عادية مجردة من هذه النوابض، هذا كله يمكنني أن ارافع حوله طويلاً لأجيب ومن قال بالتعريف أن قدرة اسرائيل على الهضم والاستيعاب سواء كان الأمر يتعلق باحتواء الكيان الفلسطيني وتكبيله وانتزاع مقومات مناعته، أو كان الأمر رسم أوجه ممارسة التفوق على سائر العرب، من قال إننا أخبر من اسرائيل في خوض الصراع من على هذه المسافة القريبة؟ هذا له وجهه الآخر، هذا يحصل لو أن الديناميكية الفلسطينية تحولت حقاً إلى ديناميكية نهضوية بالمعنى الشامل للكلمة، فحشدت طاقة الشعب الفلسطىنى حشداً حقيقياً في الداخل، على قاعدة السماح

بتفتحها كاملة، وشدت إليها طاقة الشعب الفلسطيني في الخارج، أنا أجيب أنه في ظل علاقة السلام الاضطراري القاهر بداية من جانب اسرائيل، هذه الديناميكية الفلسطينية النهضوية قابلة لأن تفتح ملف الـ ٢٥٠ ألف فلسطيني من عرب ٤٨، يمكن أن تفتح مشكلة في الكيان الإسرائيلي الأصلي. ولكن هذا التفاعل والمخاض لا يتم إلى غير رجعة، يمكن أن يكون مفتوحا على احتمال احتواء الظاهرة الفلسطينية، ويمكن أن يكون مفتوحا على احتمال أن الظاهرة الفلسطينية ستقلق راحة اسرائيل. لتقلع عن محطات فكرية مريحة، هناك محطات كلها متبقية لجهة اشتقاق شروط فعلها والشروط المترتبة على الافتراضات التي نضعها. بالنسبة إلى وظيفة الآلة العسكرية الإسرائيلية في المراحل القادمة. وأهمية الحديث عنها، وهو ما ورد في مداخلات عديدة عرجت أيضاً على الوضع العسكري العربي المقابل. من الواضح أنني اربط وجود آلة عسكرية اسرائيلية ضخمة باستمرار المشروع الصهيوني متمتعاً بخاصيتيه الأصليتين، خاصية الغصب الاستيطاني المتوسع في فلسطين، والمرشح لان تتجدد موجات اطماعه نحو الخارج. والخاصة الثانية هي انشاء دولة هي بالتعريف يراد لها أن تمارس علاقة سيطرة على المنطقة بمعنى الإقامة عند نقطة التقاطع بين مختلف الروافد والعوامل والعناصر المقرر تضافرها للنهوض العربي وتعطيلها. هذه بحاجة إلى دولة مسلحة حتى العظم، وبالتالي حماية التفوق في ظل افتراض أنها لن تتحول دولة عادية من دول الشرق الأوسط، (لأنها اذا تحولت دولة عادية من دول الشرق الأوسط يقوم سور حاسم بينها وبين علة وجودها الأصلية، كل النقاش عندها يختلف). ما الذي يجعلنا قادرين على المجازفة إلى هذا الحد؟ وهى اكبر من مجازفة افتراض اختفاء الأمبريالية عن الأرض؟ اسرائيل امبريالية بامتياز، هذا الكولونيالي مع الأمبريالي، كل عصور الاستعمار مدموجة مع بعضها وخلاصتها دولة اسرائيل. أمامنا دولة، خلافاً لأي دولة في العالم، ممارستها لأوجه الاستعمار كما تناولت على امتداد خسمة قرون في تاريخ البشرية هو عنصر وجودها. كيف افترض أنه على هذه الخصائص لا تستمر آلة عسكرية اسرائيلية وظيفتها الترهيب الدائم لمنع الاستقلال الفلسطيني، لمنع الوحدة العربية، لمنع الترابط بين آسيا العربية وأفريقيا العربية... ولنقفز إلى حقل آخر يساعدنا لمعرفة أهمية هذه النقطة حتى في ظل التعايش السلمي المبني الآن على سقوط أحد المعسكرين، ما زال للجيوش ادوار. حتى في تراتبية البلدان الرأسمالية الغربية المتقدمة المتضافرة والمتعاونة في ما بينها في حلف الاطلسي، هناك مسألة دفاعية. هناك العلاقة بين الدور الاقتصادي والقدرة الدفاعية. قام سجال ولم يهدأ في فرنسا حول وقف التجارب النووية الفرنسية لجهة عدم تسليمها بالمطلق بأنه قرار لا رجعة عنه. لكيان قائم على افتراض أنه مكون من اربعة إلى خمسة ملايين (وهو رقم لن تتجاوزه اسرائيل لان هناك قرار بابقاء ١٢ مليون يهودي في اميركا...) وسط هذا البحر من البشر ٢٥٠ مليوناً على كل الاحتمالات التي يمكن بها أن يأتي التاريخ القريب والمتوسط والبعيد، اذا كان المشروع مشروع ضمان تفوق في فلسطين وعلى فلسطين، فمنطقة الشرق الأوسط وعليها، بالتأكيد ستكون هذه الآلة العسكرية الضخمة مطلوبة، وبالتالي في المراحل القادمة وظيفة الآلة العسكرية الضخمة هو أن يكون هناك نظام اقليمي على رأسه اسرائيل. وهنا لنعد إلى العام ١٩٥٢ عندما عرض

مشروع الدفاع المشترك على جمال عبد الناصر، مشروع الدفاع المشترك بين الدول العربية واسرائيل، فسأل ضد من فأجيب: ضد الاتحاد السوفياتي. ولو أكملنا الحديث يومها، هل هناك خطر حرب من الاتحاد السوفياتي، الجواب أنه لا خطر حرب خارجية، لكن هناك خطر دعم ثورات داخلية. اذا حلف دفاع مشترك بين الدول العربية واسرائيل ضد شعوب المنطقة مطلوب نظام اقليمى متكافيء الأجزاء على راسه الالة العسكرية الإسرائيلية لضمان السكينة في هذه المنطقة، لماذا لا نفكر أن من طموحات هذا المشروع، ومن طموحات الولايات المتحدة عالمياً أن تركز هذا الشرق الأوسط الذي يمتد من العراق إلى سوريا إلى شمال أفريقيا والدور الذي يعطى له. لأنه في قسمة العمل وضعت اليد الأمىركية مباشرة على منابع البترول، وقيل لاسرائيل نحن هنا مباشرة. بعدها هناك ملامح نظام، كل الملامح تسمح بالقول بأن الآلة العسكرية الاسرائيلية ستبقى ذات وظائف تحمي وتدعم هذ النزوع الذي سيبقى المشروع الصهيوني متمتعاً به، منه مباشرة أعود لشرح النقطة المتعلقة بالتوازن العسكري، ويمكن أن نقول الوضع العسكري في المنطقة، أتصور في مواجهة ذلك لا يمكن لأي برنامج متنور أن يقبل بمقولة حلوا هذه الجيوش ووفروا أموالها للتنمية، هذه مقولة من المقولات الجاري سجال ونقاش حولها، هذا ليس تزكية للجيوش العربية القائمة، لكن هذا الوضع يستوجب جواباً أنه لا مفر من بناء قوة عسكرية دفاعية عن الشعب العربي. وعلى أي حال هذه ستكون المرة الأولى في تاريخ المنطقة منذ عقود حيث سيكون الاقتراح فيها صريحاً بالقول لنقلع عن كذبة تقديم الوضع العسكري في الشرق الأوسط مقلوباً على رأسه بدل أن يقف عل قدميه، حيث تبدو اسرائيل في موقع المدافع، ونحن في موقع المهاجم، لم يبن العرب مرة جيوشاً تستطيع ان تهاجم، فليبنوا الآن جيوشاً تدافع. إن حق الدفاع عن هذه المنطقة حصانتها في وجه هذه العسكرية الإسرائيلية المتضخمة أن تقوم في وجهها سدود وحدود ممكن أن تصبح مع الزمن عبئاً على مجتمعها، وتطرح سؤالاً ولماذا هذه الآلة العسكرية؟ مبرر هذه الآلة العسكرية ليس يهودياً، بل يطرح أيضا عربياً. هل يلغي ذلك معضلة الجيوش العربية والمستقبل العربي؟ العلاقة الملتبسة المتناقضة بين حجم الجيوش العربية وحجم انفتاح الآفاق امام المستقبل العربى، ليس الآن نقاشه. لكن عندما سنناقش أي مشروع عربي نهضوي متجدد، لا مفر من أن ندرج ضمن المسائل التي يجب أن تناقش: وماذا عن الضمانات الديمقراطية التي يمكن أن يؤدي تراكمها إلى وضع الجيوش العربية في الموقع الطبيعي لدورها بلا زيادة ولا نقصان . هناك معضلة خاضتها كل المجتعات، أي المجتمعات التي استطاعت أن تصل إلى توازن بين مؤسساتها، من أوجه التوازن أن هناك مؤسسة عسكرية مستمرة بضخامة على صعيد وظيفتها المحددة، ولكنها محدودة الدور السىاسى على الصعيد الذي يجوز لها أو لا يجوز. وبالتالي هناك ألوان من الرقابة الديمقراطية على الجيوش. هذه من أدلة بلوغ المجتمعات حداً متقدماً. الآية مقلوبة عندنا، لأنه سيكون علينا أن نناقش كيف نرفع الوصاية السياسية للجيوش عن المجتمعات العربية. كون التطور العربى معاق، اعطب بفعل تسلط النخب العسكرية على مقدراتنا، لا يكون الجواب عليه بلا جيوش. يجاب عليه بجيوش مسيجة بشروط ديمقراطية تجعل منها عنصراً من عناصر القوة الدفاعية في وجه العدو،

ومحدودة العبء، بصورة متزايدة على معالم التطور الداخلي. هذا ينقلنا إلى موضوع آخر يتعلق ببنية الوضع العربي الداخلي.

بالنسبة إلى القرار الفلسطيني المستقل والملاحظات حوله. مرة أخرى صحيح الكلام على العزل العربي ومضاعفاته على الشعب الفلسطيني، وصحيح كل التذكير أن القرار الوطني الفلسطيني المستقل نشأ جواباً على أشكالية الإلحاق الرسمي العربي للشعب الفلسطيني. وفي الأصل كانت النيابة عن الشعب الفلسطيني، وفي الأصل كان شطبه وإلغاؤه، وفي الأصل كان النداء الذي وجه إليه عام ١٩٤٨ أن اخرجوا من دياركم لأننا سندخل إلى فلسطين ونحررها، وفي الأصل كانت كل ألوان التبعية والإلحاق ومخططات التذويب والعزل والتشريد، ما تشهد عليه كل الوقائع واليوميات العربية. وعلى هذا الأصل نهضت الحركة الوطنية الفلسطينية، وعليه اكتسبت الحركة الوطنية الفلسطينية منتصف الستينيات كل مشروعيتها، لأن وراء الفاظ الخطاب القومجي البديل، كانت تكمن ابشع أصناف التشريد والإلحاق والإلغاء مما كان سيسهل على هذه الأنظمة الخلاص من أعباء القضية الفلسطينية. هنا احببت انعاش الذاكرة لأقول إنه لا يفوتني اطلاقا أن الأصل في وعينا لعناصر القرار الوطني الفلسطيني المستقل هو أنه اتي رداً على هذه الوقائع. أنا سابقاً قلت أنه حتى اوسلو وما بعده كان القرار الوطنى الفلسطيني المستقل المغطى للوطنية الفلسطينية المستقلة والتي هي وطنية عربية بامتياز، هذا القرار كان الوحيد من بين سائر ما يمكن اعتباره مرادفات له قرار سوري مستقل، لبناني مستقل، كان الوحيد الذي يسبح في بحر الوشائج والعلاقات العربية التي لا مثيل لها. كان القرار مستقلاً بمعنى إدارة ظهره لسياسات الإلحاق الممارسة من الأنظمة، لكنه تجاه الشعوب العربية لم يكن مستقلاً، بل منخرطاً فاعلاً منفعلاً، وهو أمر تشهد عليه كل الحقبة التي بمقدار ما "تفلسطنت" المنطقة، تعرضت للوطنية الفلسطينية. أنا اناقش الآن وفي الحاضر، ومن بعد اتفاق أوسلو، أنا أدخل طرفا في السجال الدائر في الساحة الفلسطينية، هناك حديث اجراه أبو مازن في جريدة "الحياة" يركز من أوله إلى آخره على الروابط العربية، وتأكيدات على أنه من دون العرب لا يمكن الاستمرار. في رايي سحبت الوطنية الفلسطينية من الرصيد دفعة كبرى على الحساب العربي لها، عندما قررت الانفراد في توقيع اتفاق اوسلو وما تلاه. وصلت في استقلاليتها إلى ذروتها، ولا أرى حتى الآن في كل ما جرى ويجري ما يستحق أنه بمفعول استرجاعي أن نرجمها على ذلك الانفراد، بعد ذلك، الحركة الوطنية الفلسطينية، كم نستطيع أن نقول إنها منذ أوسلو فواشنطن فالقاهرة وصولاً إلى ما نحن عليه الآن، اعتبرت أنها مقابل هذه السلفة الكبرى هي بأمس الحاجة إلى كل الاستدراكات في خطابها السياسي العربي، وفي علاقاتها السياسية العربية (وهي ليست محصورة بالأنظمة العربية، أنا قلت مع المدى العربي بقواه السياسية، بمثقفيه)، لكي توازن وتتوازن، ولكي تجعل انجازها يمتلك أحد شرطى الانفتاح على احتمال استقلال فلسطيني ما، هي بحاجة إلى كل الروابط. خلال كفاحها المسلح انشأت جبهة عربية مشاركة في الثورة الفلسطينية، في عز كفاحها المسلح انشأت جبهة عربية مشاركة في الثورة الفلسطينية، ففي عز صراعها من أجل أن لا يكون السلام مع اسرائيل سلاماً مفروضاً عليها بالجزمة الإسرائيلية،

فهي بحاجة إلى كل الأطر الراعية الداعمة المحتضنة المتفهمة لهذا الانجاز الفلسطيني. يمكن لها أن تفتح اشتباكاً يفصل بين خطاب الأنظمة وخطاب الشعوب حول الانجاز الفلسطيني، ليحصل كما حصلت مفارقة بين خطاب الأنظمة وخطاب الشعوب حول الثورة الفلسطينية في السبعينيات، نحن ميلنا الطبيعي كان دائماً أن نسترحم ونتفهم، لأننا نعتبر الفلسطيني في موقع الضحية على الدوام. ولكن انصر اخاك ظالما أو مظلوما ليس بمعنى كيفي. هناك نقطة مهمة تتعلق بأن اشتباكاً سياسياً فلسطينياً داخلياً حاصلاً حول العلاقات العربية للحكم الذاتي الفلسطيني. اذا استمر الكيان الفلسطيني، لا اطار له ولا حكم له الا اسرائيل، الموضوع لا يطرح سؤال حول عروبته فقط، يطرح سؤال حول عروبته واستقلاليته وحول مدى امكانية انفتاحه على ما يتجاوز الحكم الذاتي. قضية الانعزال الفلسطيني، لم اطرحها لتدخل في القاموس بصفتها مصطلح سياسي أصبح له تاريخ. أنا طرحتها من باب التأشير الحاد على مسألة الآن تحت اسم القرار الفلسطيني المستقل، أن تصبح يوميات السياسة الفلسطينية هي فقط يوميات علاقاتها مع اسرائيل، هذا ليس الطريق نحو تفتح الكيان الفلسطيني على ما هو ارحب من مجرد الحكم الذاتي، اشكالية العلاقة الأردنية الفلسطينية لا ينتج عنها عبء، يواجه فقط الملك حسين، بل يواجه أيضاً ياسر عرفات. العلاقة الأردنية الفلسطينية علاقة ذات وظائف من الجانبين، تتطلب حلاً. مع الأخذ في الاعتبار كل تاريخ الشكوك المتولدة في بحر العلاقات الفلسطينية العربية، ولكن لا تعفي القيمين على الانجاز الفلسطيني من الحساب، بأنه لأسباب تتعلق بمصالح هذا الكيان وتطوره الوطني اللاحق، ولأسباب تتعلق بحسن ادارة المعركة الوطنية الفلسطينية ضد العزل العربي الرسمي المشبوه للكيان الفلسطيني، بحاجة إلى هجوم سلام فلسطيني في الاتجاه العربي. واظن أننا توقفنا ملياً أمام هذه النقطة وقلنا: قرار فلسطيني مستقل في موضعه شيء، وقرار فلسطيني خارج سياقه الطبيعي شيء آخر. وعلى أي حال هذه مناسبة للقول في هذه اللجنة المركزية اننا ونحن نناقش هذه النقطة الفكرية، لكن معلوما لدينا، أنه داخل المؤسسة السياسية الفلسطينية الحاكمة الآن في الحكم الذاتي، منظمة التحرير بفصائلها، الوسط السياسي الفلسطيني الواقعي في نظرته إلى اتفاق أوسلو وما تلاه، هناك الآن نقطة اشتباك حول العلاقات العربية للكيان الذاتي الفلسطيني، عندما قوَّمنا حصيلة مسار القضية الفلسطينية خرجنا بنتيجة أنه لا يستقيم الوصول إلى انجاز في شأنها، اذا لم يترابط طابعها كقضية تحرير وتحرر وطني تخص الشعب الفلسطيني مع كونها قضية تحرير قومي تتصل بالأمة العربية. وانه من دون التقاء هذين الشرطين الضروري والذاتي يصعب تصور انجاز ما. هذا القانون ظل ناقذاً وصولاً إلى ما نحن عليه. أنا اعتبر اتفاق أوسلو في امتداد مدريد هو نسخة المعادلة التي انتجها إلتقاء الشرطين الضروري الفلسطيني والذاتي العربي في توازنهما، فكان هذا الانجاز. هذا معني من المعاني انجاز العرب على امتداد كفاحهم المسلح الفلسطيني وحروبهم السابقة مع اسرائيل الخاسرة المتقدمة المتراجعة. في زمن السلم البادىء حالياً والمرشح للتوالي فصولاً، كيف يُقرا طابع القضية الفلسطينية؟ ماذا عن قومية القضية الفلسطينية؟ حاولت القول إنه قد يكون من لزوميات السلم أن يصبح القيمون على الحركة الوطنية الفلسطينية، اذا أرادوا حقاً أن يدقوا باب دولة فلسطينية مستقلة، أن يشحذوا عروبتها

أكثر ما كان عليه الأمر زمن الكفاح المسلح، لأنه لأي مؤرخ اكاديمي، أو مراقب أو مناضل، يريد أن يرمي ببصره إلى الأمام ويفترض إمكان ولادة دولة مستقلة أمام إسرائيل على ارض فلسطين، من دون وشائج صلة عميقة جداً جداً المستقوية بالعالم العربي، فهذا مستحيل.
سيكون هذا الموضوع هذه المرة أكثر إلحاحاً بالكلام على انعقاد الصلة بين الشرط الوطني الفلسطيني، وبين شرط الاحتضان القومي العربي الأوسع. اذا كنا نتكلم لغة مصالح اهل القضية الفلسطينية، مصالح شعب القضية الفلسطينية، مصالح مطلب القضية الفلسطينية، فلا شك بأنه ليس الآن أوان القول ، وضعت عروبة القضية اوزارها. هذا أوان القول أنه لا بد أن تدخل عروبة القضية الفلسطينية مرحلة اخرى فيها من الالحاح الفلسطيني، والضغط الفلسطيني، والسعي الفلسطيني والريادة الفلسطينية الشيء الكثير، لأن دولة فلسطينية بلا عمق عربي تساوي استحالة في علم السياسة. إما أن يكون هذا الموضوع واحداً من عدة مفاعيل مقرة في البرنامج المتجدد للحركة الوطنية الفلسطينية، أو أنها ستجرجر ماضيها إلى حيث يصل فيها إلى أقصى حد ممكن. اذاً افترض مقابل ما اعتبر أنه سيبقى اندفاعة صهيونية مضمرة أو معلنة نحو التوسع والسيطرة، افترض اندفاعاً وطنياً فلسطينياً في اتجاه العالم العربي بما يرسخ عروبة القضية والكيان والدولة. في كل الالتفات على الذات، لا شيء اسمه العكوف على بلورة الكيان الذاتي داخلياً، الكيان الفلسطيني داخلياً لا يتبلور الا بوصفه كياناً وطنيته عربية. وكيان وطنيته عربية يتطلب اندفاعة أخرى للحركة الوطنية الفلسطينية باتجاه العرب. في المقابل عند ما تحدثت عن لزوم الحاجز الفلسطيني على شكل دولة على ارض فلسطين لمستقبل العالم العربي، لم اتحدث عن لزوم هذا الحاجز للنظام السوري الحالي أو النظام اللبناني أو العراقي... هذا الحاجز بالنسبة للأنظمة العربية الحالية هو عبء عليها يورطها مرة أخرى في صراع مع اسرائيل في ظل السلم أين اهواله من الصراع في زمن الحرب، اكبر حرب عربية اسرائيلية استمرت عشرة أو عشرين يوماً. أنا اتحدث اذاً عن قومية القضية الفلسطينية اللازمة لزوماً جوهريا للشعوب العربية. من أين يأتي مصدر لزومها؟ لأن اوجه حركة النهوض العربي الديمقراطي العلماني الاقتصادي الاجتماعي الثقافي الفكري السياسي المجتمعي الوحدوي، هذه افترض أنه من العوامل الحاسمة في تقرير
مصير إسرائيل على طريق تحويلها إلى دولة عادية في المنطقة أن ينهض الرقم العربي بكامل زخمه. ومن هنا فإن اسرائيل هي عدو طبيعي لكل نهوض للرقم العربي بكامل زخمه. وغريزة الشعوب العربية ومصالحها، في السنوات القادمة، ستجعلها تجد وراء كل مفترق من مفترقات انجازاتها عدواً متربصاً هو اسرائيل، لا مصلحة لها بالوحدة، ولا بالتنمية والاندفاع الاجتماعي، والنهوض وقيام ديمقراطية حقيقية، لا مصلحة لها في أي وجه من اوجه النهوض العربي ولذلك هذه المرة، وليس فقط من مدخل الخطر على الأرض توسعاً، من مدخل الخطر على الإرادة تمثيلاً وقهراً، ستكتشف الشعوب العربية كم أن اسرائيل والمشروع الصهيوني باقية عدوا المشروع النهوض. اذاً يصبح مخفرها الامامي هو قيام دولة فلسطينية، وبالتالي مرة اخرى تصبح القضية الفلسطينية والاندلاع العربي باتجاهها هو الوجه الآخر للمعادلة التي يجب آن

تستقيم. هذا الكلام يحدد أن هذا هو الطريق السلام مع اسرائيل، وليس طريق إزالة الكيان الإسرائيلي. التكافؤ فيه في الميزان النهضوي الحضاري الاقتصادي العسكري السياسي الثقافي، يجبر اسرائيل أن تسلك كدولة عادية، ونهوض النقيض المباشر على أرض فلسطين، دولة فلسطينية ذات عمق عربي ومحمية عربياً، تفرض أيضاً واقعاً آخر يحرر المشروع الصهيوني من خرافته التوراتية الأصلية، وبهذا المعني نصير مقتربين مما كان يقوله نفر من خيرة المثقفين العرب المبشرين في امريكا مطلع الخمسينيات عندما كانوا يقدمون القضية الفلسطينية بالقول إن مشروعنا مشروع حضاري يريد آن يحرر اليهود من نير المشروع الصهيوني، كي يقرر الشعب اليهودي مستقبله بنفسه ديمقراطياً وبالتعاون مع الشعوب الأخرى. حقاً هذا كلام سلام، هذا طريق حل ديمقراطي من الجانبين، وليس حلاً عربياً فقط. حل ديمقراطي من الجانبين للمسألة اليهودية ولقضايا المستقبل العربي. وبالتالي إن الطابع القومى للصراع العربي - الصهيوني هو افتراض طابع قومى شامل لمشروع النهضة العربية. اذا كان من أبعاد المشروع النهوض العربي ترابط هذا المتحد القومى، فنحن مرة أخرى أمام وضوح في معالم التناقض مع المشروع الصهيوني وامام مشروع على مستواه. اذا كان المستقبل العربى سيرسم على قاعدة افساح المجال لتكريس هذه التجزئة في المناحي ومضاعفتها، نصير امام مستقبل مبهم فيه الصراع العربي - الصهيوني: طابعه قومي ام غير قومي؟ وكأن المرسوم لنا هو منطقة مفككة إلى كيانات اثنية طائفية قبلية صغرى فتبرز فيها اسرائيل الثابت. هذا اتهام مسوق وسقناه برسم الدوائر الأمبريالية والأميركية، والكلام فيه عنصر من عناصر التعبئة التي من الممكن أن لا نكف عنها، لكن أريد القول معه في المقابل أن هذا أيضاً ينطوي على تناقض فادح في عصر الأمبريالية في ظل العولمة. إن أحد الممرات للمنطقة العربية في السنين القادمة سيكون تفتتياً، وبالتالى عجز مشروع النهوض في مختلف بواباته، التماسك الداخلى والتماسك بين الاقطار، كله يُخدر، وبالتالي تمر المنطقة العربية في لحظة فوضى كيانية مبهمة. أنا اشير أننا اذا لم نكن نحكم بالاعدام على كل طاقة كامنة في المجتمعات العربية ولدى الشعوب العربية، ولا نحكم بالاعدام على امكان تجدد أنبعاث مشروع نهضوي عربي، اذا عادت العوامل الداخلية لتسيطر فلا شيء يمنع استيقاظها الا نظرة عنصرية للعرب تفترض فيهم التخلف الأبدي، ما أريد أن أقوله إن التطور الموضوعي عالمياً في ظل العولمة الخرافية المتقدمة، يجعل القدرة على إبقاء الوضع العربي اسيراً أبدياً في حالة من التفكيك الاثني والعرقي والمذهبي إلى ما لا نهاية عليها علامة استفهام، لأن هذا بطبيعته مشروع متناقض. بالنسبة إلى تجدد الحركة الوطنية الفلسطينية، أنا حاولت أن أكون دقيقا في كلامي ومفرداتي على تجدد الحركة الوطنية الفلسطينة، لأنه لدي هاجس أن يشطح الكلام فيصبح من نوع سقوط الحركة السابقة وولادة الحركة الجديدة. ويدخل موضوع الحركة الوطنية الفلسطينية في ماضيها ومستقبلها مختبر تحليل ذهني. لا حركة وطنية فلسطينية ستتجدد الا على قاعدة احتوائها من القديم نسبة وانطوائها على جديد بنسبة، وبالتالي تتغير موازين الثقل ضمن البنية الفلسطينية، بين داخل وخارج، ولكن لا يلغي الداخل الخارج، تتغير البنية الاجتماعية للحركة الوطنية الفلسطينية، لكن لا مشروع قفز فوق البنية الاجتماعية.

المعبر السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية نحو التجدد ما زال حتى الآن هو معبر منظمة التحرير الفلسطينية، المظلة التي في طريقها شيئاً فشيئا لأن تنال في وعي الجميع بأننا نتعاطى معها على أنها شيء يتصل بالوطن، هذه ليست
الحرب، في ظله يدور كل شيء وخارجه لا يدور شيئاً، وبهذا المعنى لنا الحق في أن نقرأ بوادر وملامح واقعية سياسية فلسطينية متضافرة المصادر ترى فيها الحركة الإسلامية إلى حد ما، وبالتالي، ولادة لا تشترط الحرب الأهلية الفلسطينية معبراً نحو التجدد. هناك عناصر عديدة ومقدار من الرعاية للتوازنات في التركيب الموروث للحركة الوطنية الفلسطينية، وتلك الأساسيات التي تتطلب حساً صائباً في التعاطي مع التر كيبة الفلسطينية، ولىس هنا الموقع الذي يمكن مهاجمة ابو عمار، أبو عمار يهاجم لنقص الحداثة عنده، وليس لعدم وجود غريزة سياسية لديه تعرف أىن تشد وأىن ترخي. وفي المقابل أبو عمار يقدم سياسة في التشدد والتساهل حول موقع بعض اقسام الحركة الوطنية الفلسطينية، وأهمية أن تكون في حالة اشتباك ما مع اسرائيل بطرائق مختلفة، من العملية المسلحة إلى الصوت العالي ايديولوجياً، فيقوم بتمثيلية أدانة ثم يسحبها، وتمثيلية اعتقال ثم يسحبه، ويرسل ليفاوض، كل ذلك من اجل أن يصون الساحة من أن تقتتل. هدم هيكل المعبد الفلسطيني للحركة الوطنية الفلسطينية السابقة على رؤوس اصحابها ليس هو شرط تجدد هذه الحركة. اشتقاق طروحات واجسام وتراكيب وتيارات ومجتمعات وتجمعات أكثر تقدماً، طروحات أكثر مقاربة للجديد الآتي على الفلسطيئيين، هو من لزوميات المقدمات اللازمة لهذه الولادة. وبالتالي نحن كأصحاب دالة في النصح، لا يجب أن ننصح لا بالقطع ولا بالقطيعة، ولا بالحدية بأن هذا أو لا شيء. يجب أن ننصح بما يطلق عليه "دع مئة زهرة تتفتح"، ولتطلق كل الاجتهادات من عقالها وليفسح المجال لكل المحاولات ونوع من الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يحرِّم الاحتراب والاقتتال والتناحر الداخلي والانتحار الجماعي. اذا ما رسخ هذا الأمر، فلماذا لا يفسح في المجال لكل الطروحات تحت ذلك؟ لأنه لن تولد تحولات جادة في آيديولوجيا الحركة الوطنية الفلسطينية وبرنامجها وطروحاتها، لن تستطيع أن تنتقل من ميثاق منظمة التحرير نسخة ١٩٩٤ إلى الميثاق اللازم في التسعينيات اذا لم يسُد مثل هذا الجو. وبهذا المعني وبالتأكيد، ويجب أن نصر على هذه النقطة، ولأنه رأينا هذا ليس دعائياً، بل واقعياً، إن الأصل في العنف في فلسطين والمنطقة اسرائيلي، فلا نستطيع آن نقدم كفالة لأحد بالغاء العنف العربي، اذا كان العنف في الضفة الأخرى، فمن يستطيع أن يعد فكرياً وسياسياً وعملياً وتقنياً بالغاء العنف من القاموس الفلسطيني والعربي مرة واحدة وإلى الأبد. ولذلك ستظل وسائل الكفاح تحمل كل الأنواع، وهنا اريد الإشارة إلى نقطة: نحن شهود على انواع ومستويات متعددة من الكفاح المسلح فلسطينى وغىر فلسطيني، نحن شهود على كفاح مسلح يحصد ضحايا ودماراً كبيراً جداً ومفعوله السياسي قليل جداً، ونحن شهود على عملية واحدة في ظروف سياسي مناسب تحصد حجماً كبيراً. ربما لا يحتاج العمل الوطني الفلسطيني إلى حرب تحرير شعبيه طويلة النفس ولا إلى حرب غوار، ربما يحتاج إلى تسجيل قدرته على أن يمارس هذا الكفاح المسلح بين محطة واخرى حتى يحدث الهزة اللازمة سواء في صفوف معسكره أو في صفوف المعسكر

الآخر. مع كوني ما زلت اعتقد بصحة الحكم الذي أطلقته وأنا أقرأ ما يجري حالياً بأننا نشهد مقاربة سابقة، ولسنا أمام طلائع تأسيس مقاومة جديدة.
بالنسبة إلى العلاقة بين وجهى الاستيطان والتوسع والسيطرة على المنطقة العربية، ولكونى اعطيت أهمية ووزناً خاصاً لقيام دولة فلسطينية كجزء من منظومة الأسلحة التي يجب أن تتوافر للعالم العربي حتى يصد خطر التوسع الاستيطاني من ناحية، وحتى رصد خطر تأسيس وتابيد علاقة سيطرة. السؤال: اذا كان موضوع الدولة الفلسطينية يرمز إلى وضع حد لم يعد ملك اسرائيل بل ملك الواقع، لا سيطرة لإسرائيل عليه، اذا كان قيام دولة فلسطينية يضع حداً أمام الاندفاعة الاستيطانية، بأي معنى سيؤثر ذلك على علاقة السيطرة؟ جوابي أن تأثيره ليس تأثيراً آليا مبسطاً، تأثيره بمقدار ما إن فقدان المشروع الصهيوني الكامن وراء قيام اسرائيل في احدى خاصيته، في الخاصة المتعلقة بتمتعه بديناميكية الاغتصاب لفلسطين وتهديد الجوار، بمقدار ما، هذه تحد بمقدار ما أن القدرة الإسرائيلية الإجمالية على ممارسة السيطرة من "غير حدود" يصبح عليه علامة استفهام. أن تصاب اسرائيل التوسعية بما يحد من قدرتها على الاستيطان والتوسع، هذا بصورة غير مباشرة يشكل عنصر استقواء للوضع العربي في مواجهة سائر أوجه السيطرة التي ستحاول اسرائيل أن تمارسها على المنطقة، وهذه مناسبة للقول أن للكفاح ضد هذه السيطرة مىادين فسيحة ومتعددة سيكون علينا أن نعينها في معرض تعيىننا لأوجه التطور اللازم في البني العربية الداخلية، بما يجعلها أقرب إلى الحداثة والديمقراطية وأكثر تمتعاً بمقومات التحرر من السيطرة الاستعمارية والامبريالية والصمود في وجه علاقة السيطرة الصهيونية. اعتقد أن معظم الأسئلة الواردة في سائر المداخلات انتهاءً بسؤال السيطرة الإسرائيلية بعد السلم، ما حدودها وماذا يمكن أن يحدها، اكون إلى حد ما قد غطيت فيها المسائل الاساسية التي اثيرت تعقيباً على مداخلة الأمس. واعتقد بأنه يحق لنا أن نعتبر أن النقاش في هذا الموضوع استوفي حقه، وأن العودة له فقط تكون عند إقرار نص الوثيقة. وهذا ما يدفعنا إلى الانتقال إلى نقاش الوضع العربى مجدولة فيه العناصر المتأتية من محيطه الخارجي بصيغة سيطرة امبريالية لها تاريخ على المنطقة ولها نتائج، وفي صيغة بني وتراكيب واوضاع وأنظمة واقطار داخلية أيضاً لها تاريخ، نقاط انعقاد الصلة بين الوافد من خارج المنطقة العربية، وبىن دواخلها، وانعقاد الصلة بين الدواخل المؤثرة في مقاومتها للعوامل الخارجية وبين مدى التعديل الطاري، على العوامل الخارجية، هو الذي يجعلنا نخرج بالمحصلة اللازمة. الطموح أن نستطيع في الاسبوع القادم تقديم مداخلة مترابطة، لأنه اذا كان هناك وظيفة لتفرىد الصراع العربي الصهيوني كموضوع قائم بذاته، ومناقشته حتى نعرف كيف ندرجه في النتيجة الإجمالية، فلا ارى فكرياً مجالاً لمناقشة السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية قائمة بذاتها، فننتهي منها ثم نناقش البني الداخلية قائمة بذاتها. بالتعريف القسم الثاني هو متداخل، لأنه اذا حق لنا أن نعتبر إلى هذه السنة الصراع العربي الصهيوني صراعاً برانياً يدور في المنطقة العربية وفي محاذاتها، فنحن كان لنا على الدوام تعريف صائب لمصطلح علاقة السيطرة الأمبريالية عندما اعتبرناه على الدوام علاقة داخلية. وبالتالي لا يستقيم نقاش السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية في

معزل عن نقاش من مدخل آخر لتطور البني العربية منذ ارتطامها الأول بالسيطرة الاستعمارية إلى آخر خلاصات انتهينا إليها.